التقرير النصف سنوي لمؤشر دعم النزاهة ومكافحة الفساد
في الشرق الأوسط والمنطقة العربية

إعداد
وحدة الدراسات و الأبحاث بمؤسسة شركاء من أجل الشفافية

مخلص تنفيذي

يقدم تقرير مؤشر النزاهة ومكافحة الفساد لمؤسسة شركاء من أجل الشفافية، تحليلاً للجهود المبذولة لدعم النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية والشرق الأوسط على نطاق أوسع، حيث يظل الفساد أحد التحديات التي من شأنها تقويض التنمية الاقتصادية، وتآكل الثقة العامة، ويساعد على استدامة التفاوت الاجتماعي، ومن ثم يسلط التقرير الضوء على الأهمية لتعزيز النزاهة من خلال اتاحة البيانات للمواطنين والتدابير القوية لمكافحة الفساد كعناصر أساسية للاستقرار والنمو المستدام، كما يدرس السياقات القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تحكم ممارسات الأجهزة المعنية، ومدى وجود توافق بين هذه الممارسات وبين البنيات الثلاثة لمختلف الدول في المنطقة، حيث استراتيجيات مكافحة الفساد الفعالة يجب أن تكون مصممة لمعالجة هذه التحديات المحددة، والتي من أبرزها وفق الاستنتاجات التي توصلت إليها شركاء من أجل الشفافية في هذا التقرير، وجود ضعف في الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لغالبية الدول في المنطقة، بالإضافة إلى التباين بين ممارسات الأجهزة المعنية، وبين القوانين الموجودة بالفعل، على الرغم من ضعفها.

تمهيد

في سياق المشهد الجيوسياسي المعاصر، الذي يفرض تحديات مختلفة أصبح تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أمراً حيوياً بشكل متزايد من أجل تحقيق الاستقرار وتعزيز قدرات الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية والشرق الأوسط. وبينما تسعى الدول في هذه المنطقة المعقدة إلى تعزيز أطر التنمية الاقتصادية والحوكمة، يظل الفساد يشكل عائقاً كبيراً، حيث أن الفساد، في أشكاله المختلفة، يؤدي إلى تآكل الثقة العامة، وعرقلة النمو الاقتصادي، وتعزيز استدامة عدم المساواة، كما يقوض المؤسسات الديمقراطية ويشوه سيادة القانون، ويخلق حواجز أمام التنمية المستدامة ورفاهة المجتمع.

وبالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط، فإن تحديات الفساد متشابكة مع الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختلف على نطاق واسع، يتطلب معالجتها فهماً دقيقاً للسياقات المحلية وتنفيذ تدابير مستهدفة تتوافق مع الظروف الخاصة لكل دولة، لاسيما وأن المشهد الذي تسلكه جهود مكافحة الفساد في المنطقة يتسم بالجمع بين الأساليب التقليدية والمبتكرة، وبالتالي فإن تقرير مؤشر دعم النزاهة ومكافحة الفساد في الشرق الأوسط في المنطقة العربية يستهدف تقييم الجهود والاستراتيجيات الجارية التي تستهدف دعم النزاهة ومكافحة الفساد، كما يقدم تحليلاً للتحديات والتقدم التي استطاعت كل دولة تحقيقه ضمن كل مؤشر من المؤشرات الفرعية الثلاثة.

حيث يتم التركيز على مبادرات وخطط وقوانين وجهود واستراتيجيات مكافحة الفساد في المنطقة العربية والشرق الأوسط ضمن المؤشر الفرعي الأول، فيما يقيس المؤشر الثاني خمس مستويات لسيادة القانون وفق المستوى الذي وصلت إلى إجراءات الأجهزة المعنية في الدولة في التعامل مع وقائع وحالات الفساد، خاصة التي يتم فيها توجيه اتهامات إلى مسؤول حكومي، مع الإشارة ضمن ذلك إلى الممارسات الفعالة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في كل مؤشر.

ويستهدف المؤشر الثالث التركيز على حالة الشفافية في الإدارة والمؤسسات الحكومية، في محاولة إلى النظر إلى مكافحة الفساد ضمن نهج شامل يدمج الإصلاحات القانونية وبناء القدرات المؤسسية والمشاركة العامة في محاولة للتأكيد على أن استمرار السعي إلى تحقيق النزاهة هو حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً، ومن ثم فإن الوصول إلى الغاية القصوى التي تتمثل في نحو بيئة خالية من الفساد تتطلب جهوداً ممتدة لا تتوقف من جميع قطاعات المجتمع، وهو ما يسعى التقرير إلى التأكيد عليه من أهمية الحفاظ على وجود زخم قوي في التعامل مع مبادرات مكافحة الفساد وتشجيع الالتزام الجماعي بتعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.

نظرة عامة على مؤشر دعم النزاهة ومكافحة الفساد

مؤشر دعم النزاهة ومكافحة الفساد هو أداة تقييمية طورتها مؤسسة شركاء من أجل الشفافية لقياس مدى دعم دول منطقة الشرق الأوسط المنطقة العربية لجهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، تسعى شركاء من خلال هذا المؤشر إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- قياس وتقييم مدى فعالية جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في دول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.
- مقارنة أداء الدول المختلفة في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية في مجال مكافحة الفساد ودعم النزاهة.
- تحديد نقاط القوة والضعف في منظومة النزاهة في دول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.
- تحديد المجالات والقطاعات التي تتطلب تحسينات لدعم جهود النزاهة ومكافحة الفساد في دول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.
- تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في دول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

الدول المشمولة بالتقرير والسياق الزمني

يغطي التقرير دول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، البالغ عددها 25 دولة، وهي كالآتي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، قطر، الكويت، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، فلسطين، إسرائيل، اليمن، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، السودان، موريتانيا، الصومال، جزر القمر، إيران، تركيا، جيبوتي.

على أن يركز التقرير على النصف الأول من العام الجاري، ليشمل الفترة التي تمتد من 1 يناير حتى 30 يونيو 2024، ليكون مؤشراً نصف سنوياً لقياس حجم التقدم الذي تحرزه كل دول من الدول فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز سبل النزاهة.

منهجية التقرير

استخدمت مؤسسة شركاء من أجل الشفافية منهجية تقوم على تحديد حالة كل دولة وفق تقسيمها إلى ثلاثة مؤشرات أساسية لكل منها مؤشرات فرعية على أن يكون لها وزن نسبي، تشكل قيمتهم في مجموعها قيمة المؤشر الرئيسي، ويمكن تقسيم ذلك على النحو التالي:

المؤشر الأول: فعالية الحكومة

يقيس مؤشر فعالية الحكومة الإجراءات الحكومية المتخذة من قبل حكومات دول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية لمكافحة الفساد، على أن يكون نسبة هذا المؤشر في مجمل قيمة الدرجة التي ستحصل

عليها الدولة "0.3"، كما تتراوح قيمة الدرجة التي تحصـــل عليها كل دولة ما بين 0-1، وقد تم تحديدها في أربعة إجراءات رئيسية على النحو التالي:

مؤشر فعالية الحكومة: قيمته بين 0-1	
وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد	0.3
وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد	0.3
البنية القانونية ذات الصلة بجهود مكافحة الفساد	0.3
السياسات والجهود	0.1

المؤشر الثاني: سيادة القانون

يقيس مؤشر ســيادة القانون مدى قدرة الســلطات القانونية في الدولة على التحقيق في قضــايا الفســاد ومحاســبة مرتكبيها، ويقيّم فعالية النظام القضــائي في تحقيق العدالة ومعاقبة الجناة ومعالجة قضــايا الفساد، ويهدف إلى تقديم صورة واضحة عن مدى التزام الدولة بإنفاذ القانون وفعالية نظامها القضائي في مواجهة الفســاد، مما يعزز الشــفافية والنزاهة في الإدارة العامة، على أن يكون الوزن النســبي لهذه المؤشر ضمن القيمة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة "0.4".

وقد تم في هذا الســياق تقســيم الإجراءات التي اتخذتها كل دولة تجاه الوقائع التي تضــمن ممارســات غير مشروعة على المستوى المالي والإداري إلى خمسة مستويات، على أن يكون لكل منها وزنه النسبي، بحيث يتم قســمة عدد الحالات التي تم التوصــل إليه في كل مســتوى داخل الدولة الواحدة، على إجمالي عدد الحالات التي تم رصــدها في هذه الدولة، ثم يتم ضرب الناتج من هذه العملية في الوزن النســبي الموضــح قرين كل مســتوى منهم، ويتم تكرار هذه العملية في كل مســتوى، ثم جمع الناتج ليعبر عن حالة ســيادة القانون في هذه الدولة.

مؤشر سيادة القانون: قيمته بين 0-1	
مستوى إصدار حكم قضائي	1
مستوى إجراء التحقيق	0.8
مستوى القبض على المتهم	0.6
مستوى الكشف عن الواقعة	0.4
مستوى تجاهل الواقعة أو الإجراء السلبي	0.2

المؤشر الثالث: شفافية الإدارة أو المؤسسات

يقيس مؤشر شفافية الإدارة أو المؤسسات مدى توفر المعلومات والبيانات الحكومية للمواطنين في الدول المشـــمولة بالتقرير، ومدى وجود قوانين فعالة تنص على حق المواطنين في الوصـــول الى المعلومات، بما يعزز الشفافية والنزاهة، على أن يكون الوزني النسبي لهذا المؤشر ضمن الدرجة التي تحصل عليها كل دولة "0.3".

مؤشر شفافية المؤسسات والإدارة: قيمته بين 0-1	
وجود قانون لتنظيم تداول المعلومات والحصول عليها	0.5
وجود منصـــة رقميـة مفتوحـة لتمكين المواطنين من الوصول إلى البيانات الحكومية بشكل سلس	0.5

على أن يتم وضـع الدول المشـمولة في التقرير والبالغ عددها 25 دولة، هي كل الدول العربية، بالإضـافة إلى تركيا، إيران، وإسرائيل، ضمن ثلاث مستويات على النحو التالي:

المستوى	الدرجات
الدول الآمنة	1 – 0.71
الدول المستقرة	0.7 – 0.51
الدول تحت التهديد	0.5 – 0

حالة دعم النزاهة ومكافحة الفساد في الشرق الأوسط والمنطقة العربية

	الدولة	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر شفافية الإدارة والمؤسسات	درجة الدولة في المؤشر
.1	الأردن	0.2775	0.304	0.225	0.81
.2	الإمارات	0.165	0.32	0.3	0.79
.3	الكويت	0.3	0.256	0.225	0.78
.4	تونس	0.1575	0.356	0.225	0.74
.5	المغرب	0.2475	0.26	0.225	0.73

	الدولة	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر شفافية الإدارة والمؤسسات	درجة الدولة في المؤشر
.6	قطر	0.1425	0.21	0.3	0.65
.7	مصر	0.2775	0.3	0.075	0.65
.8	تركيا	0.12	0.224	0.3	0.64
.9	إسرائيل	0.09	0.32	0.225	0.635
.10	العراق	0.3	0.26	0.075	0.635
.11	الجزائر	0.255	0.304	0.075	0.63
.12	البحرين	0.1425	0.332	0.15	0.62
.13	السعودية	0.1875	0.284	0.15	0.62
.14	اليمن	0.2775	0.196	0.15	0.62
.15	لبنان	0.3	0.08	0.225	0.61
.16	الصومال	0.0675	0.32	0.15	0.54
.17	جزر القمر	0.2025	0.188	0.075	0.47
.18	فلسطين	0.2775	0.08	0.075	0.43
.19	إيران	0.12	0.16	0.15	0.43
.20	عمان	0.1875	0.16	0.075	0.42
.21	ليبيا	0.165	0.16	0.075	0.4
.22	جيبوتي	0.1425	0.16	0.075	0.38
.23	موريتانيا	0.1125	0.08	0.15	0.34
.24	سوريا	0.09	0.176	0.075	0.34
.25	السودان	0.045	0.08	0.075	0.2

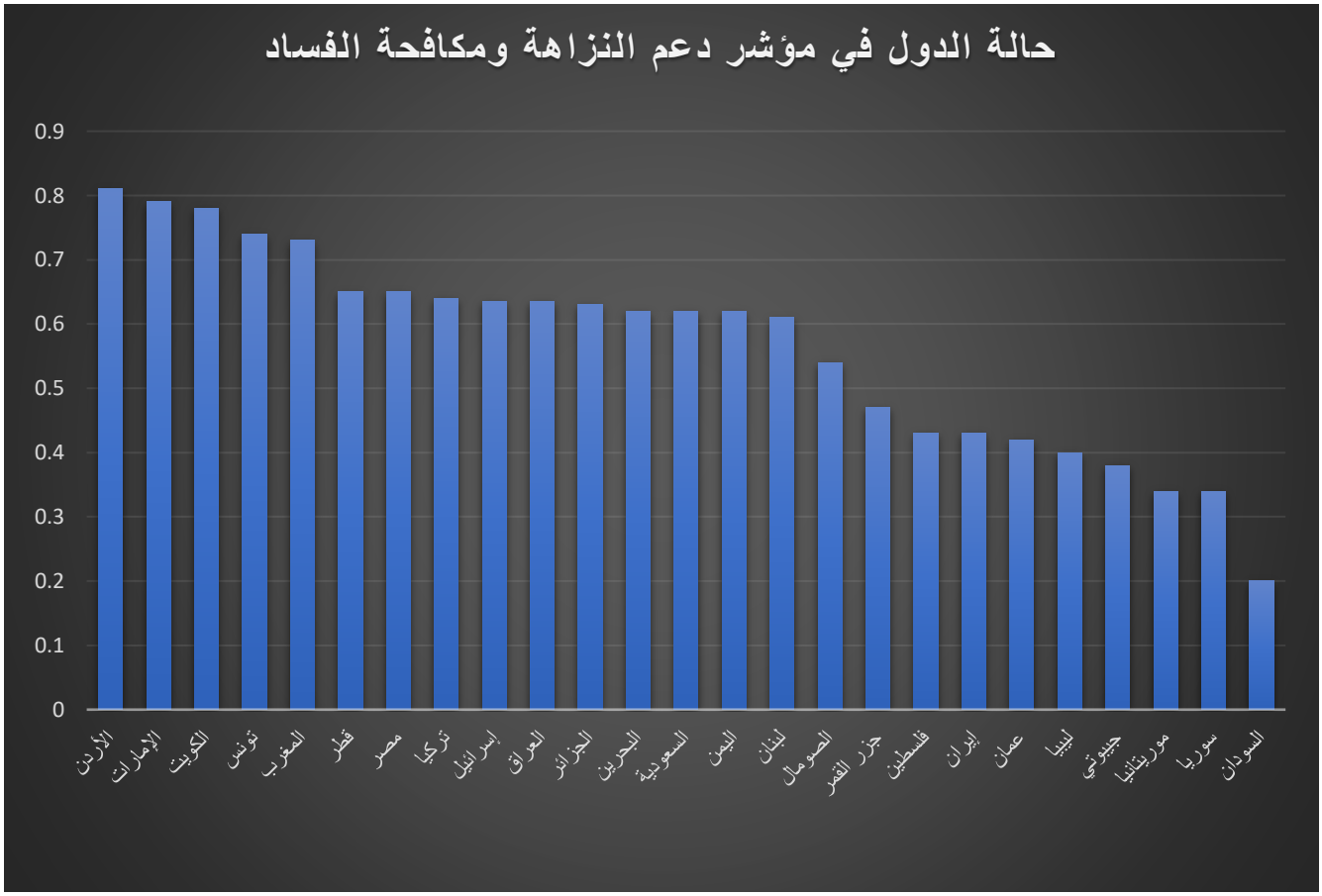

استطاعت 4 دول هي على الترتيب الأردن، الإمارات، الكويت، تونس، المغرب التواجد في المنطقة الآمنة حيث حصلت جميعها على درجة أعلى من "0.7" على المؤشر، ويلاحظ أن أغلب هذه الدول مستقرة على المستوى الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بالإمارات والكويت، أو لديها قدر من الاستقرار السياسي، وهو ما يتحقق إلى درجة كبيرة في هذه الدول، باستثناء الحالة التونسية التي تعيش في الوقت الراهن وخلال السنوات الماضية أزمة سياسية معقدة مع توسع نفوذ وصلاحيات الرئيس قيس سعيد.

الأمر الذي يعني أن هناك علاقة أكيده بين حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة، وبين قدرتها على تبني جهود وسياسات من شأنها تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، بما يؤدي في النهاية إلى تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة الفعالة في الشأن العام، حيث من شأن ذلك أن يعزز ثقة المواطن في السلطة السياسية، وبالتالي الرغبة في المشاركة الفعالة بما يؤدي إلى النفع العام المشترك، خاصة على المستويات المحلية.

فيما تواجدت 11 دولة في المنطقة المستقرة، وهي على الترتيب، قطر، مصر، تركيا، إسرائيل، العراق، الجزائر، البحرين، السعودية، اليمن، لبنان، الصومال، حيث تفاوتت درجات كلا منها بين 0.5 – 0.7 على المؤشر، ويلاحظ أن أغلب هذه الدول تعيش في أزمات لها أبعاد مختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يضعف قدرتها على تبني سياسات لدعم النزاهة ومكافحة الفساد، باستثناء حالة الدولة القطرية، التي تعد الدولة

الأكثر استقراراً ضمن دول هذ المستوى، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، فيما تواجه بقية الدول أزمات مختلفة.

ففي مصر والعراق فإن هناك عدد من التحديات الاقتصادية تضع ضغوطاً على مؤسسات الدولة، وفي حالات اليمن والصومال ولبنان، فبالإضافة إلى التحديات الاقتصادية فإن حالة عدم الاستقرار المجتمعي والانقسام الداخلي وتزايد تأثير الأطراف الخارجية يلعب دوراً قوياً فيما يتعلق بتحجيم قدرات هذه الدول على الانخراط في سياسات من شأنها تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

أما الدول التي لم تستطع تجاوز درجة 0.5 في المؤشر، التي بلغت 10 دول، وهي على الترتيب، جزر القمر، فلسطين، إيران، عمان، ليبيا، جيبوتي، موريتانيا، سوريا، السودان، فإن 4 دول منها تعيش في حالة من الازمات العنيفة يغلب عليها الطابع الأمني والعسكري، ما يضعف أي محاولات للحديث عن الفساد أو تداول المعلومات وسيادة القانون، الأمر الذي يضع هذه الدول في المنطقة الأكثر خطورة.

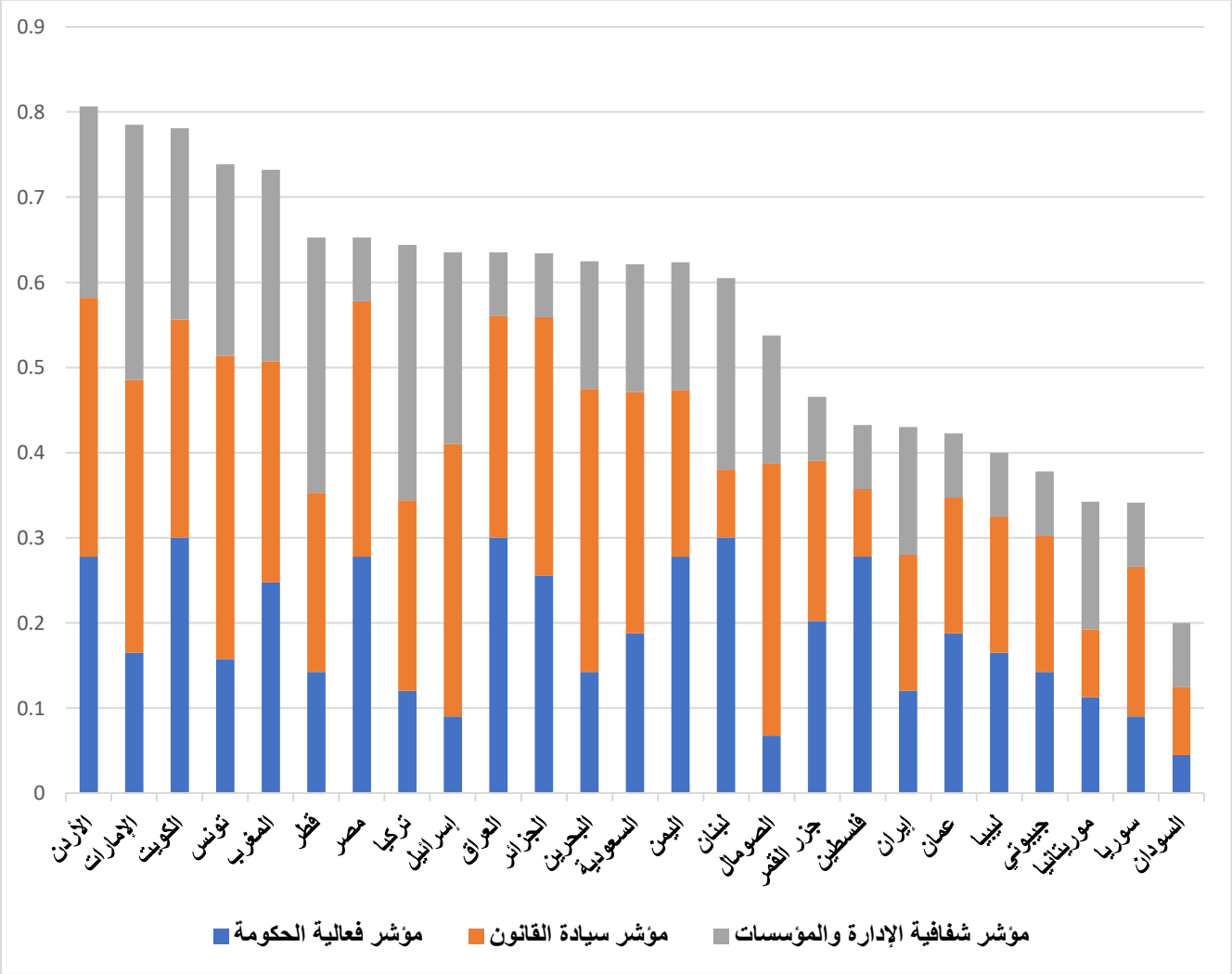

المؤشر الأول: فعالية الحكومة

يقيس مؤشر فعالية الحكومة الإجراءات الحكومية المتخذة من قبل حكومات دول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية لمكافحة الفساد، من خلال التركيز على مؤشرات تتمثل في وجود هيئة مستقلة واستراتيجية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى البنية القانونية، مع التركيز على قوانين تجريم الإثراء غير المشروع، وحماية المبلغين، الإفصاح عن الأصول والمصالح، ومكافحة غسيل الأموال، فضلاً عن الأنشطة والجهود.

الدولة	هيئة لمكافحة الفساد	استراتيجية لمكافحة الفساد	قوانين مكافحة الفساد	أنشطة لمكافحة الفساد	القيمة الإجمالية
الكويت	0.3	0.3	0.3	0.1	1
لبنان	0.3	0.3	0.3	0.1	1
العراق	0.3	0.3	0.3	0.1	1
الأردن	0.3	0.3	0.225	0.1	0.925
اليمن	0.3	0.3	0.225	0.1	0.925
مصر	0.3	0.3	0.225	0.1	0.925
فلسطين	0.3	0.3	0.225	0.1	0.925
الجزائر	0.3	0.3	0.15	0.1	0.85
المغرب	0.3	0.3	0.225	0	0.825
جزر القمر	0.3	0.15	0.225	0	0.675
السعودية	0.3	0.15	0.075	0.1	0.625
عمان	0.15	0.3	0.075	0.1	0.625
الإمارات	0.15	0.15	0.15	0.1	0.55
ليبيا	0	0.3	0.15	0.1	0.55
تونس	0.15	0.15	0.225	0	0.525
البحرين	0.15	0	0.225	0.1	0.475
قطر	0.3	0	0.075	0.1	0.475
جيبوتي	0.15	0	0.225	0.1	0.475
إيران	0.15	0	0.15	0.1	0.4
تركيا	0.15	0	0.15	0.1	0.4
موريتانيا	0.15	0	0.225	0	0.375
إسرائيل	0.15	0	0.15	0	0.3
سوريا	0	0.3	0	0	0.3
الصومال	0.15	0	0.075	0	0.225
السودان	0	0	0.15	0	0.15

البيانات في الجدول من إعداد مؤسسة شركاء من أجل الشفافية استناداً إلى ما تم جمعه من بيانات.

تظهر حيث تواجدت هيئات مستقلة لمكافحة الفساد في 12 دولة، بما نسبته 48% من إجمالي عدد الدول، وهي الكويت، لبنان، العراق، الاردن، اليمن، مصر، فلسطين، الجزائر، المغرب، جزر القمر، السعودية، بالإضافة إلى قطر، كما شهدت بعض الدول تواجداً لهيئة معنية بمكافحة الفساد، إلا أن عمل الهيئة واجه عدد من التحديات التي تعيق عملها بشكل مستقل، كأن تكون الهيئة ضمن أحد الوزارات أو الجهات الحكومية الأخرى، وهو ما تواجد في 10 دول، بما نسبته 40% من إجمالي الدول، وهذه الدول هي عمان، الإمارات، تونس، البحرين، جيبوتي، إيران، موريتانيا، تركيا، إسرائيل، فضلاً عن الصومال، فيما افتقرت 3 دول لوجود هيئة معنية بمكافحة الفساد، وهي السودان، سوريا، ليبيا، بما نسبته 12% من إجمالي عدد الدول.

أما فيما يتعلق بمؤشر استراتيجية مكافحة الفساد، فقد انقسمت الدول إلى درجة كبيرة ما بين دولاً لديها استراتيجية فعالة، وهي كلاً من الكويت، لبنان، العراق ، الأردن ، اليمن، مصر ، فلسطين، الجزائر ، المغرب، عمان، ليبيا، سوريا، بما نسبته 48% من إجمالي الدول، كما افتقرت 36% من الدول إلى وجود استراتيجية من الأساس ضمن إطار عملها على مكافحة الفساد، وهي كلاً من البحرين، قطر، جيبوتي، إيران، موريتانيا، تركيا، إسرائيل، الصومال، السودان، في الوقت الذي تواجدت فيه استراتيجية في 4 دول إلا أنه هذه الاستراتيجيات لم يكن لها دور فعال، وذلك في كلاً من تونس، الإمارات، السعودية، جزر القمر، بنسبة 16%.

وفيما يتصل بمؤشر القوانين المعنية بتعزيز سياسات مكافحة الفساد في صوره المختلفة، فقد تبين أن غياب قانون لمكافحة غسيل الأموال في 52% من الدول، بواقع 13 دولة، وهي كلاً من السعودية، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، فلسطين، تركيا، جزر القمر، الجزائر، تونس، ليبيا، السودان، موريتانيا، كما افتقرت 12 دولة لقانون من شأنه تنظيم حماية المبلغين والشهود على وقائع الفساد، وهي البحرين، قطر، عمان، سوريا، تركيا، إيران، مصر، جيبوتي، إسرائيل، الجزائر، ليبيا، الصومال، بما نسبته 48% من الدول، كذلك تحتاج البنية القانونية لـ 8 دول إلى قانون لتنظيم عملية الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، وهي السعودية، الإمارات، قطر، سوريا، إيران، إسرائيل، السودان، الصومال، بنسبة 32%، بالإضافة إلى حاجة 7 دول إلى قانون لتجريم الإثراء والكسب غير المشروع، وهي كلاً من السعودية، الإمارات، قطر، عمان، سوريا، المغرب، الصومال، بنسبة 28% من الدول.

أما فيما يتعلق بالأنشطة الحكومية ذات الصلة بالتوعية بتهديدات الفساد وأدوات مكافحته، فقد فلم يتسنى التوصل إلى أنشطة ذات صلة في 8 دول هي المغرب، جزر القمر، تونس، موريتانيا، ، إسرائيل، سوريا، الصومال ، السودان، بنسبة 32%.

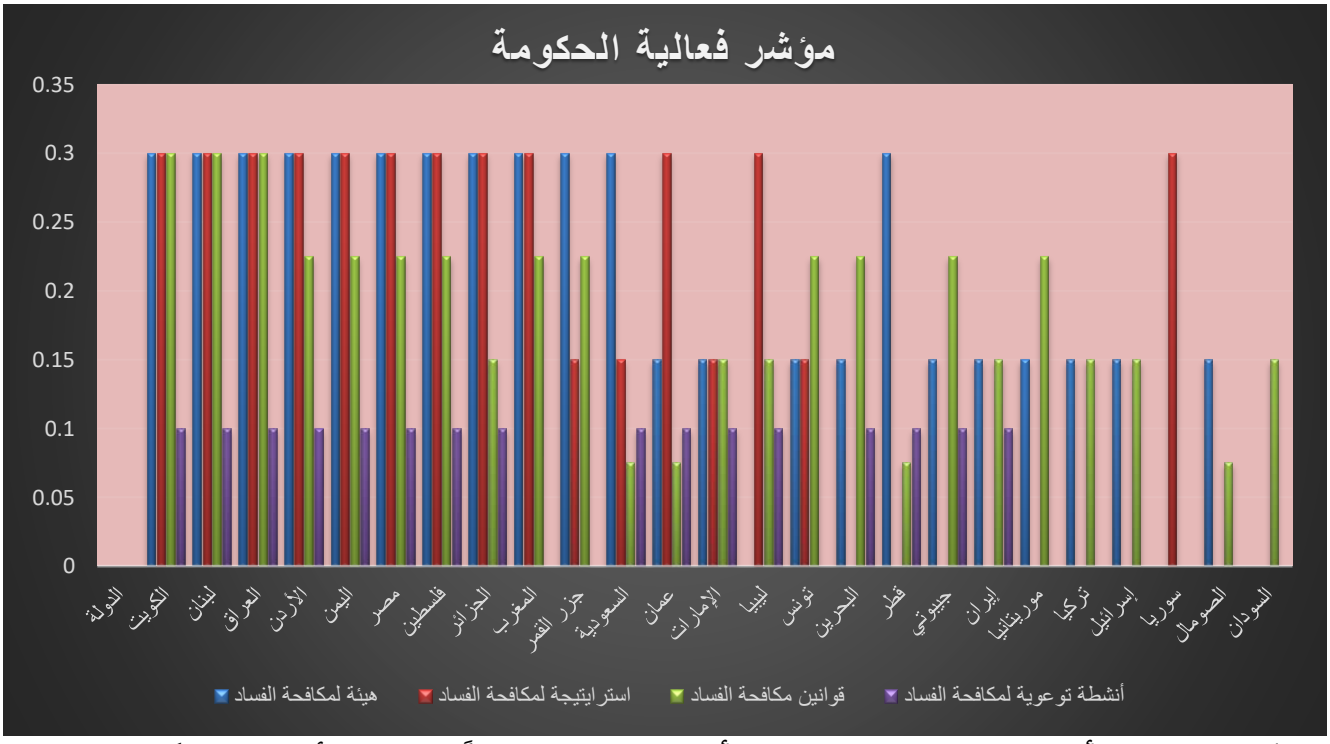

وبشكل عام، يتبين أن هناك 3 دول تربعت على رأس قائمة الدول وفقاً للمؤشر، الأمر الذي يعكس توفر بنية حكومية قومية تجعلها الأكثر قدرة على التحرك وتبني سياسات ناجعة في التعامل مع كافة صور الممارسات غير المشروعة، هذه الدول هي الكويت، لبنان، العراق، إلا أن الملفت للنظر كما سيتضح لاحقاً أن كلاً من لبنان والعراق لم تتمكن من تبني سياسات قوية تتناسب مع قوة البنية القانونية والتشريعية والمؤسسية لها، ما يجعلها تأخذ وضع أقل في المؤشر بشكل عام.

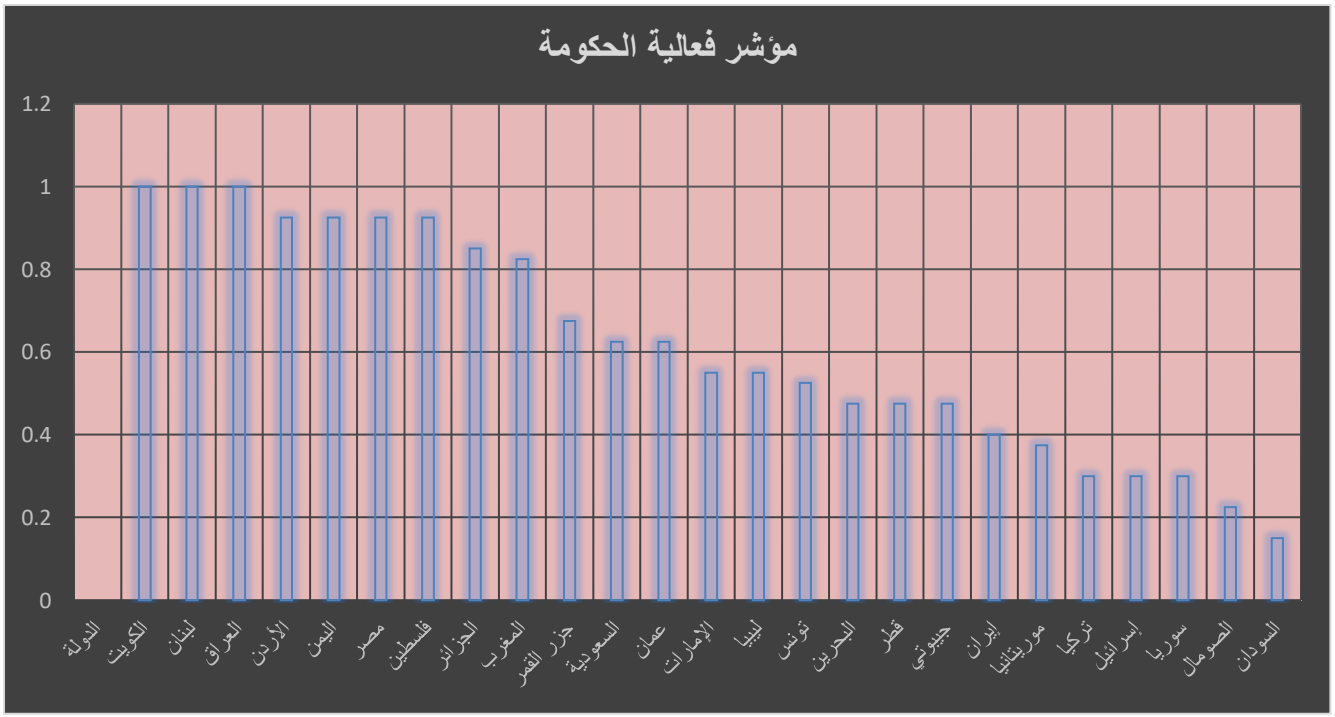

حالة الدول في مؤشر فعالية الحكومة

السعودية

تمتلك المملكة العربية السعودية هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"[1]، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد – 2007، إلا أنه من غير واضح المدى الزمني لتنفيذها أو عملية المراجعة لها وتقييمها بشكل دوري، كما لم يتم تحديثها أو بناء مرحلة جديدة منها، وفي ذات السياق فقد وافق مجلس الوزراء السعودي على نظام جديد لحماية المبلغين والشهود على قضايا الفساد المالي والإداري، في فبراير 2024، تكفل الدولة بموجب النظام السرية والحماية للمبلغين، وتتحمل تعويضاتهم، كما تمنحهم حصانة من الدعاوى المدنية.[2]

إلا أنه على الرغم من ذلك، فليس لديها قوانين لمكافحة الإثراء غير المشروع، أو التصريح عن الأصول وتضارب المصالح، ومكافحة غسيل الأموال، وهي قوانين من شأنها أن تدعم جهود المملكة في مواجهة الفساد والممارسات غير المشروعة على المستوى المالي والإداري، خاصة في ظل الجهود والتحركات التي تبذلها المملكة على نطاق واسع، والتي ظهرت خلال النصف الأول من العام الجاري، ففي يونيو 2024، نظمت ورشة عمل بالتعاون مع وزارة المالية بعنوان "مكافحة الفساد في العقود والمشاريع الحكومية"، ناقشت أهمية مكافحة الفساد في العقود والمشاريع، واللوائح التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.[3]

ومن أبرز الأنشطة في مايو 2024، المشاركة في مؤتمر دعم وتمكين إدارات المراجعة الداخلية في القطاعين البلدي والسكاني، الذي نظمته وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، حيث شاركت الهيئة في جلسة حوارية تناولت تطوير الأدوار الرقابية والمراجعة الداخلية ومهامها في كشف حالات الفساد المالي والإداري[4]، كما شاركت الهيئة في أبريل الماضي مع هيئة الهلال الأحمر السعودي ضمن برنامج وطننا أمانة في عقد ورشة عمل بعنوان "حماية المال العام"، تناولت مفهوم المال العام وحمايته وأنواع الرقابة عليه.[5]

فضلاً عما سبق فقد وقعت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في 10 يونيو 2024، اتفاقية لتأسيس منصة الرياض الآمنة لتبادل المعلومات بين أعضاء شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد "GlobE"، تضمن الاتفاقية حصول الهيئة السعودية على 20 مليون دولار[6]، كما أعلنت المملكة العربية السعودية خلال مشاركتها في الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالي، عن البدء في برنامج تدريب وطني لمكافحة غسيل

[1] على الرابط التالي: https://nazaha.gov.sa/
[2] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/yNsa
[3] متاح على الرابط: https://2h.ae/CpZN
[4] متاح على الرابط: https://2h.ae/AohX
[5] متاح على الرابط: https://2h.ae/chRL
[6] بـ20 مليون دولار.. تمويل سعودي - أممي لتأسيس منصة الرياض لمكافحة الفساد، العربية، 10 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/HKiM

الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث يستهدف البرنامج بشكل أساسي القيادات في المؤسسات العليا لاسيما المالية منها في المملكة.[7]

الإمارات

تفتقر دول الإمارات إلى وجود هيئة مستقلة معنية بمكافحة الفساد، حيث يقوم بدور الهيئة جهاز قطر للمحاسبات، بالإضافة إلى غياب استراتيجية لدى الإمارات من شأنها أن تضع الملامح العامة لسياساتها فيما يتعلق بمكافحة الفساد والممارسات غير المشروعة، كذلك فيما يتعلق بالقوانين، فإن البنية القانونية للإمارات لا تضمن قانون واضح لمكافحة الفساد، وإنما تم تضمين الأمر ضمن مجموعة مختلفة من القوانين، من بينها قانون العقوبات الذي نص على زيادة العقوبات على الجرائم المتصلة بقضايا الفساد، فضلاً عن القانون الاتحادي الخاص بمكافحة غسيل الأموال لعام 2002، والقانون الاتحادي المعني بالتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية لعام 2006، كما أن لديها قانون لحماية المبلغين عن وقائع فساد، في الوقت الذي تفتقر فيها إلى قوانين لمكافحة الإثراء غير المشروع، أو التأكيد على الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح.

ومع ذلك فقد شاركت الإمارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عدد من الفعاليات التي تظهر جهودها وتحركاتها في ملف مكافحة الفساد، حيث شاركت الإمارات في الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية، الذي انعقد في المملكة العربية السعودية على مدار يومي 15-16 مايو 2024، وعلى هامش الملتقى عقدت مباحثات مشتركة بين الإمارات والمملكة العربية السعودية بشأن تعزيز التعاون المشترك حول حول أحدث التقنيات والأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة غسيل الأموال، بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات وتحسين أدائها.

كذلك شارك جهاز الإمارات للمحاسبة، في الدورة الثامنة لندوة المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ، في مايو الماضي، لمناقشة الرؤى والخبرات الجديدة في مجال تحقيق النزاهة، وناقش المتحدثين عدد من الموضوعات التي تدعو للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الفساد ورسم مسارات المستقبل في توظيف قوة الشباب لتعزيز النزاهة حول العالم.

كما شارك الجهاز في مايو في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[8]، وفي ذات السياق، عقد الجهاز مباحثات مع هيئة الرقابة الإدارية في مصر لبحث استخدام التقنيات المتقدمة مثل البنية التحتية المعلوماتية والذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد، وتناول الدور الذي تلعبه الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وأسفرت المباحثات عن توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين[9]، كما شارك

[7] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/GkEt
[8] متا على الرابط التالي: https://2h.ae/KnKB
[9] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/XLuB

وفد من جهاز الإمارات للمحاسبة في الندوة الـ26 للأمم المتحدة والانتوساي والتي انعقدت في فيينا في الفترة بين 16 – 18 أبريل.[10]

كذلك، وقع جهاز الإمارات للمحاسبة، ومحكمة الحسابات الاتحادية في البرازيل، خطاب نوايا لتعزيز التعاون والتوقيع على مذكرة تفاهم خلال الفترة القادمة[11]، بالإضافة إلى توقيع وقع مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب بهدف تعزيز التعاون الفني والمهني في مجالات الرقابة والمحاسبة واتفق الجانبان على تطوير برامج مشتركة لتبادل التجارب والمعرفة، وتنمية القدرات المهنية، وذلك بما يتناسب مع الخصوصيات الوطنية لكل مؤسسة.[12]

كذلك حصل جهاز الإمارات للمحاسبة على شهادة اعتماد من معهد تشارترد للمشتريات والتوريد "CIPS"، المؤسسة المتخصصة في مجال المشتريات والإمداد، حيث يحرص الجهاز بشكل مستمر على تبني الممارسات الأخلاقية في إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد المؤسسي.[13]

الكويت

تمتلك الكويت هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، تأسس في 2016، بالإضافة إلى استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 – 2024، كذلك تمتلك الكويت بنية قانونية قوية تتمثل في قانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يجرم القانون رقم 2 لسنة 2016 الإثراء غير المشروع، كما وضع قواعد لتنظيم عملية الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، كذلك بموجب القانون رقم 24 لسنة 2012، فقد تمت الإشارة إلى حماية المبلغين وكاشفي الفساد.[14]

واتساقاً مع البنية المؤسسة والقانونية المتكاملة إلى حد كبير لدى الكويت، فقد نفذت هيئة مكافحة الفساد في الكويت عدد من الفعاليات التوعوية، من أبرزها، في يونيو محاضرة توعوية عن البلاغات والحماية التي توفرها الهيئة للمبلغين عن جرائم الفساد لمنتسبي مؤسسة البترول الكويتية[15]، كما قدمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد نزاهة محاضرة توعوية للتعرف على نطاق عمل الهيئة لصالح العاملين في وزارة الخارجية، حيث تطرقت إلى طبيعة عمل الهيئة وأعمال قطاع الذمة المالية ومواعيد تقديم الإقرارات كذلك العقوبات إضافة إلى آلية استقبال المبلغين وأنواع جرائم الفساد وحماية المبلغين [16].

[10] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/lAVI
[11] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/VFIg
[12] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/vWyk
[13] متاح على الرابط: https://2h.ae/Iyfz
[14] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/sWaH
[15] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/cKaO
[16] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/xHVc

كذلك نظمت مؤتمر "نساء ضد الفساد"، بالتعاون الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية بمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني من بينها الجمعية الكويتية للإخاء الوطني وجمعية الشفافية الفلسطينية، وجمعية المحامين الكويتية، والجمعية الكويتية للإخاء الوطني، بالإضافة إلى كلية الكويت التقنية.[17]

البحرين

تفتقر دولة البحرين إلى وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، تعتمد على الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني التابعة لوزارة الداخلية، بالإضافة إلى افتقارها إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وعلى الرغم من ذلك فإن لديها بنية قانونية متماسكة، تتضمن القانون رقم 21 لسنة 2013 لتنظيم جمع المال للأغراض العامة لتجنب استغلالها في الطرق غير المشروعة، كما يجرم القانون رقم 32 لسنة 2010 الإثراء غير المشروع، وينظم في ذات السياق عملية الإفصاح عن الأصول، إلا أنها تحتاج بشكل ضروري إلى قوانين لحماية الشهود والمبلغين عن وقائع الفساد.[18]

قطر

تمتلك دولة قطر هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، التي تأسست في 2011، إلا أنها تفتقر إلى وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد[19]، على الرغم من قرار مجلس الوزراء القطري في 2020 بإصدار ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين[20]، والقانون رقم 20 لسنة 2019 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[21]، لكن تحتاج البنية القانونية في قطر إلى قانون لتجريم الإثراء غير المشروع، وكذلك قانون للتصريح عن الأصول والمصالح، وقانون لحماية المبلغين عن الفساد.

نظم مركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل القطرية، نهاية يونيو الماضي، دورتين تدريبيتين يركزان على مهارات التوثيق والتصديق على المحررات، ومكافحة الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة، ركزت الدورة التدريبية الأولى على مهارات التوثيق والتصديق على المحررات، وكذلك تنمية المهارات القانونية والعملية للمشاركين في مجال توثيق المحررات وتوثيقها وضوابطها وطرق إثباتها وتاريخها، فيما تناولت الدورة التدريبية الثانية مكافحة الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة، وتنمية مهارات الموظف العام في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة والمال العام.[22]

كذلك، فقد نظم معهد الجزيرة للإعلام بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية دورة تدريبية، في مطلع يونيو الماضي، حول دور الإعلام في تعزيز جهود مكافحة الفساد، لمدة 5 أيام، بمشاركة 15 متدرب من

[17] متاح على الرابط:
[18] متاح على الرابط: https://2h.ae/DhZj
[19] متاح على الرابط: https://2h.ae/iiLN
[20] متاح على الرابط: https://2h.ae/gKQW
[21] متاح على الرابط: https://2h.ae/LeMf
[22] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/aSgq

الصحفيين والإعلاميين والكتاب القطريين[23]، فضلاً عن مشاركة قطر في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي عقدت في 7 مايو الماضي بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على أن تترأس قطر الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المقرر لها الانعقاد في 2026.[24]

عمان

لا تمتلك دولة عمان هيئة مستقلة معنية بمكافحة الفساد، إلا أنه تم تكليف جهاز الرقابة المالية والإدارية بمهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد[25]، على الرغم من تواجد الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة 2022 – 2030، كذلك يتوفر ضمن البنية القانونية لدولة عمان قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح – 2011، إلا أن هذه البينة القانونية تحتاج إلى دعمها بوجود قانون لتجريم الإثراء غير المشروع وحماية المبلغين عن الفساد، فضلاً عن مكافحة غسيل الأموال.

على الرغم من هذه التحديات، فقد أدرجت منظمة الإسكوا في يونيو الماضي نافذة الشكاوى والبلاغات التي يتيحها جهاز الرقابة المالية والإدارية لدولة عمان ضمن أفضل التجارب العربية المتميزة في مشروع ENACT المنظم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وهو المشروع الذي يسعى إلى تسريع الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لرفع مستوى العمليات في المؤسسات العامة العربية.[26]

كذلك فقد شاركت سلطنة عمان من خلال جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة والمركز الوطني للمعلومات المالية في الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية، كما شاركت أيضاً في أعمال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.[27]

لبنان

تمتلك دولة لبنان بنية قانونية ومؤسسة قوية، من خلال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2020 – 2025[28]، كما يتواجد لدى لبنان قانون حماية كاشفي الفساد – 2018، كذلك قانون دعم الشفافية في قطاع البترول – 2018، وقانون مكافحة غسيل الاموال ومكافحة الارهاب – 2015، كما ينظم القانون رقم 189 لعام 2020 عملية الإفصاح عن الأصول، وكذلك يجرم الإثراء غير المشروع.

[23] متاح على الرابط: https://2h.ae/mMXO
[24] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/xGlO
[25] متاح على الرابط: https://2h.ae/mFAq
[26] إنجاز دولي يحصده جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، الشبيبة، 11 يونيو 2024- متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/FcsC
[27] سلطنة عمان تشارك في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، 9 مايو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/UwBF
[28] متاح على الرابط: https://nacc.gov.lb/

كما نظمت الهيئة دورة تدريبية لتعزيز مهارات أعضائها في المشاركة الإعلامية والخطابة خلال شهر فبراير الماضي[29]، كذلك فقد استقبل رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان كلود كرم، السفيرة الأمريكية لدى لبنان ليزا جونسون، الاجتماع جاء ضمن التعاون بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من المكتب الدولي المعني بالمخدرات وإنفاذ القانون لدى وزارة الخارجية الأميركية، حيث يستهدف دعم الهيئة في الانخراط في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وبناء شراكات ثنائية مع الهيئات النظيرة حول العالم لتعزيز قدرة لبنان على التصدي لمخاطر الفساد.[30]

سوريا

على الرغم من امتلاك دولة سوريا إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، إلا أنها تحتاج إلى وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، فضلاً عن ضعف البنية القانونية المتصلة بمكافحة الفساد، في ظل غياب قانون لمكافحة الإثراء غير المشروع، والحاجة إلى قانون لتنظيم الإعلان عن الأصول والمصالح وحماية كاشفي الفساد، وقانون لمكافحة غسيل الأموال، كذلك في ظل الأزمة السورية الممتدة منذ 2011، فلم يتم التوصل إلى أنشطة ذات صلة بمكافحة الفساد في سوريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

العراق

تعد البنية المؤسسة والقانونية للعراق من بين البنيات الأفضل على مستوى الدول المشمولة في التقرير، حيث تمتلك هيئة النزاهة الاتحادية، وهي الهيئة المعنية بمكافحة الفساد، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2021 – 2024[31]، بالإضافة إلى عدد من القوانين التي تعزز جهود مكافحة الفساد، من بينها قانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يجرم القانون رقم 15 لسنة 1958 وتعديلاته في 1963 الإثراء غير المشروع، بالإضافة إلى القانون رقم 30 لسنة 2011 لتنظيم الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح كذلك القانون رقم 58 لسنة 2017 لحماية المبلغين عن الفساد.[32]

وفي سياق متصل، أبرمت هيئة النزاهة الاتحادية مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم، لتعزيز التعاون في مجال منع الفساد ومكافحته، وتطوير القدرة المؤسسية للطرفين وتعزيزها[33]، كذلك شاركت العراق في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[34]، كما قدمت الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة النزاهة الاتحادية خلال مايو الماضي 12 نشاط توزعت بين دورات تدريبية وورش عمل، ناقشت إجراءات التحقيق في قضايا الفساد الإداري

[29] متاح على الرابط التالي:
[30] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/BIWg
[31] متاح على الرابط: https://nazaha.iq/
[32] متاح على الرابط: https://2h.ae/erav
[33] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/eogb
[34] متاح على الرابط: https://2h.ae/xLtG

والمالي، وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية وضوابط تنفيذها والإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[35]

الأردن

تمتلك الأردن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2020 –2025[36]، كما تتميز البنية القانونية للأردن بالتكامل إلى حد كبير، حيث يتوفر لديها قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016، والقانون رقم 53 لسنة 2006 لتجريم الإثراء غير المشروع، كذلك القانون رقم 27 لسنة 2017 لتنظيم الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، فضلاً عن القانون رقم 62 لسنة 2014 لحماية المبلغين عن الفساد، إلا أنها تحتاج إلى قانون لمكافحة غسيل الأموال[37].

كما شاركت الأردن من خلال هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[38]، كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة ومركز زها الثقافي، تستهدف الاتفاقية تعزيز التعاون في مجالات تدريب وتأهيل كوادر الموظفين لدى الطرفين ورفع كفاءتهم.[39]

اليمن

لدى اليمن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022 – 2026[40]، كذلك فإن اليمن لديها بنية قانونية معنية بمكافحة الفساد، من خلال قانون رقم 39 لسنة 2006 بشأن مكافحة الفساد في اليمن، والقانون رقم 30 لسنة 2006 يجرم الإثراء غير المشروع، كما ينظم الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، بالإضافة إلى حماية المبلغين عن الفساد، إلا أن اليمن تفتقر إلى وجود قانون لمكافحة غسيل الأموال[41].

كما نظمت الهيئة عدد من الأنشطة التدريبية التوعوية من أبرزها، الدورة التدريبية الشاملة بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة عدن في مجال تقنيات الأدلة الجنائية، استمرت لمدة 15 يوم برعاية البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، تلقى المتدربين تدريب على أجهزة المختبر الجنائي والتي دخلت لأول مرة في المحافظات المحررة والتي تخص مسرح الجريمة، ورفع وتوثيق الأدلة الجنائية.

[35] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/njtF
[36] متاح على الرابط: https://www.jiacc.gov.jo/Default/Ar
[37] متاح على الرابط: https://2h.ae/IJhy
[38] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/SIyD
[39] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/dqoo
[40] متاح على الرابط: https://www.snaccye.org/
[41] متاح على الرابط: https://2h.ae/DcHO

فلسطين

تمتلك دولة فلسطين هيئة مكافحة الفساد، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025 – 2030، بالإضافة إلى عدد من القوانين الذي تعزز جهود مكافحة الفساد، من بينها قانون مكافحة الفساد لسنة 2005 وتعديلاته في عام 2016، يجرم القانون الإثراء غير المشروع، كما ينظم عملية الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، كما نظم قرار مجلس الوزراء رقم 7 لعام 2019 حماية المبلغين عن الفساد، إلا أن البنية القانونية لفلسطين فيما يتعلق بمكافحة الفساد تفتقر إلى وجود قانون لمكافحة غسيل الأموال.[42]

في سياق متصل، نظمت هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع مؤسسة المواصفات والمقاييس، في يونيو 2024، تدريب متخصص لفريق التدقيق الداخلي، لمدة ثلاثة أيام، ناقش عدد من الموضوعات المتخصصة في شؤون التدقيق[43]، كما افتتحت هيئة مكافحة الفساد المختبر الجنائي الرقمي بمشاركة ممثلين عن الوكالة اليابانية للتنمية والشرطة الأوروبية والشرطة الفلسطينية والإدارات والوحدات المتخصصة.[44]

تركيا

لا تمتلك تركيا هيئة وطنية مستقلة مخصصة لمكافحة الفساد. ولكن لديها مجلس التحقيق في الجرائم المالية "MASAK" وهو جزء من وزارة المالية التركية ويعتبر الهيئة الرئيسية المكلفة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقيق في الأنشطة المالية غير المشروعة، بما في ذلك الفساد المالي[45]، كذلك ليس لديها استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ودعم النزاهة في تركيا.[46]

كما تمتلك تركيا عدد من القوانين المعنية بمكافحة الفساد بما في ذلك على سبيل المثال، قانون إشهار الملكية ومكافحة الرشوة والفساد رقم 3628، يعد هذا القانون هو التشريع الأساسي لمنع الفساد في تركيا، ويتطلب من الموظفين العموميين الكشف عن أصولهم على أساس منتظم، ويسمح للسلطات بالتحقيق مع المسؤولين الذين لديهم ثروات غير مبررة، ومصادرة الأصول التي تعتبر غير مشروعة، هذا بالإضافة الى قانون العقوبات التركي الذي يجرم الفساد والرشوة في المادة 250 التي تنص على الحكم بالسجن لمدة تتراوح بين خمس (5) إلى عشر (10) سنوات للموظف العام إذا أجبر شخصا على تقديم منفعة له أو لشخص آخر عن طريق إساءة استخدام سلطته[47]، إلا أنها تفتقر إلى قوانين لمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو حماية المبلغين والشهود.

---

[42] متاح على الرابط التالي: https://www.pacc.ps/
[43] متاح على الرابط: https://2h.ae/Qpkq
[44] متاح على الرابط: https://2h.ae/KUzP

[45] Mali Suçları Araştırma Kurulu, https://tinyl.io/BBUv
[46] Key findings of the 2023 Report on Türkiye, link: https://tinyl.io/BBFc
[47] COMPARATIVE ANALYSIS FOR THE LEGISLATIONS REGARDING THE CORRUPTION IN TURKEY, link: https://tinyl.io/BBF1

وعلى الرغم من ذلك فقد قررت الجمعية العامة لمجموعة العمل المالي "فاتق" رفع تركيا من القائمة الرمادية للدول الخاضعة لتدقيق خاص في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جاء ذلك بعد الإشارة في بيان إلى أن تركيا حققت تقدم في تعزيز نظامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت "فاتف" قد أدرجت تركيا، في أكتوبر 2021، على "القائمة الرمادية" بسبب القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[48]

إيران

تمتلك إيران هيئة وطنية لمكافحة الفساد لكنها غير مستقلة وتابعة لوزارة العدل، يطلق عليها "الهيئة الوطنية لاتفاقية مكافحة الفساد"[49]، كذلك لدى إيران "هيئة التفتيش العامة" وهي مسؤولة عن مراقبة وتنظيم الأنشطة الحكومية والمؤسسات العامة لضمان النزاهة والشفافية، والحد من الفساد، تعمل الهيئة تحت إشراف رئيس السلطة القضائية في إيران، وتشمل مهامها التفتيش الدوري والتحقيق في الشكاوى والبلاغات، وتقديم التقارير إلى السلطات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة[50]، لكن تفتقر إيران إلى وجود استراتيجية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

كما تمتلك إيران عدد من القوانين المعنية بمكافحة الفساد بما في ذلك على سبيل المثال، قانون مكافحة الفساد وقانون منع الرشوة والمكاسب غير المشروعة[51]، وقانون تشديد عقوبة مرتكبي جرائم الرشوة والاختلاس والاحتيال[52]، تعمل هذه التشريعات على تحديد الأفراد والكيانات الفاسدة والتحقيق معهم وملاحقتهم قضائيا، إلا أنها تفتقر إلى قانون لحماية الشهود والمبلغين عن وقائع الفساد، فضلاً عن غياب قانون من شأنه أن ينظم عملية الإفصاح عن الأصول والمصالح.

وفي سياق جهودها، أعلنت إيران خلال مشاركتا في الاجتماع الـ 40 لمجموعة العمل المالي من أجل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، في إطار منطقة أوراسيا، عن العمل على خطة إيرانية لتعزيز جهود مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال منح مزيد من الصلاحيات الرقابية للبنك المركزي في إيران، عن طريق التحقق من الأهلية المهنية والصلاحيات العامة لدى من يتم تعيينهم في المناصب ذات الصلة، كذلك استصدار التصاريح اللازمة للقيام بكل عملية في المجالات المالية والبنكية.[53]

---

[48] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/rAJK

[49] 24 ،وزير دادگستری:سند راهبرد ملی مبارزه با فساد تدوین میشود/گزارش ایران به سازمان ملل، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية فبراير 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBJl

[50] الموقع الرسمي للهيئة، https://tinyl.io/BBV1

[51] https://tinyl.io/BBHL

[52] Assessment of Iran's Anti-Corruption Legislation and Enforcement Mechanisms (2020-2023), link: https://tinyl.io/BBHR

[53] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/nMAQ

مصر

تمتلك مصر هيئة الرقابة الإدارية، والتي يتبع لها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تأسس في 2017، وتقود بالدوري التوعوي والتثقيفي من خلال الدورات والمقررات والدرجات العلمية التي تمنحها[54]، كما أطلقت مصر المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2023 – 2030، وكانت المرحلة الأولى من الاستراتيجية قد تم إطلاقها في 2014.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى مصر بنية قانونية لمكافحة الفساد، من بينها قانون غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 وتعديلاته بالقانون رقم 36 لسنة 2014، وقانون حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة رقم 106 لسنة 2013، بالإضافة إلى القانون رقم 62 لسنة 1975 الذي يحظر الإثراء والكسب غير المشروع، إلا أن هناك حاجة إلى إقرار قانون لحماية المبلغين عن الفساد والضحايا.

نفذت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، الذراع التوعوي والتثقيفي لهيئة الرقابة الإدارية، عدد من الأنشطة من بينها، ندوة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب بعنوان "استخدامات التسويق الاجتماعي في التصدي للفساد"، بالإضافة إلى عمل ندوة أخرى بعنوان" المتميزون يشاركون"، وذلك في إطار سعي هيئة الرقابة الإدارية لنشر ثقافة مجتمعية محفزة للوقاية من الفساد ومكافحته.[55]

جزر القمر

تمتلك دولة جزر القمر اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تم تأسيسها عام 2008، كذلك لديها الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته – 2012، إلا أن الاستراتيجية لم توضح المدى الزمني لتنفيذها، ومدى وجود مراحل اخرى منها، كما لم يتسنى التأكد مما إذا كانت قيد التنفيذ حتى الوقت الراهن أم لا، بالإضافة إلى مجمل ما سبق، فإن جزر القمر لديها بنية قانونية تساهم في تعزيز جهودها في مكافحة الفساد.

تتكون هذه البنية من عدد من القوانين، لديها القانون رقم 08-13 لعام 2008 بشأن شفافية الأنشطة العامة والاقتصادية والمالية والاجتماعية، كذلك لديها قانون لتجريم الإثراء غير المشروع، وهو القانون رقم 08-13 لعام 2008، وهو القانون الذي ينظم عمليتي الإفصاح عن الأصول والمصالح، فضلاً عن حماية المبلغين عن الفساد، لكن لا يوجد لديها قانون لمكافحة غسيل الأموال.[56]

جيبوتي

لدى جيبوتي هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، بموجب قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، إلا أن الهيئة معطلة منذ 2018، كذلك ليس لديها استراتيجية وطنية معنية بمكافحة الفساد، على الرغم من ذلك

[54] متاح على الرابط: https://academy.aca.gov.eg/home
[55] متاح على الرابط: https://2h.ae/tIIu
[56] متاح على الرابط: https://2h.ae/eyKc

فإن لديها قانون مكافحة الفساد والوقاية منه لعام 2013[57]، وينظم القانون عملية الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، كما يجرم القانون رقم 111 لسنة 2011 الإثراء والكسب غير المشروع، كما أقرت السلطة التشريعية في مارس 2024 مشروع قانون لمكافحة غسيل الأموال ومصادرة الأموال الناتجة عن طرق وممارسات غير مشروعة فضلاً عن التعاون الدولي، لكنها تحتاج إلى قانون لحماية الشهود والمبلغين ع وقائع الفساد.

على الرغم من أن أنشطة الهيئة ذات الصلة بمكافحة الفساد متوقفة على وجه التحديد منذ 2018[58]، إلا أنها وقعت مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في السعودية مذكرة تفاهم في مجال مكافحة الفساد وتعزيز التعاون المشترك، على هامش الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية، في مايو 2024[59]، وهو ما يمكن أن يسهم في عودة نشاطها مرة أخرى.

إسرائيل

ليس لدى إسرائيل هيئة معنية بمكافحة الفساد، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن سلطة التحقيق في القضايا والملفات ذات الصلة بالفساد يقع على عاتق شرطة إسرائيل، من خلال وحدة "لاهف 433" هي وحدة تحقيق تم إنشاؤها داخل شرطة إسرائيل لغرض التحقيق في الجرائم الخطيرة والفساد العام[60]، كذلك ليس لديها استراتيجية أو خطة وطنية لمكافحة الفساد، كما تعتمد البنية القانونية لمكافحة الفساد في إسرائيل على قانون العقوبات لعام 1977، والذي ركز بشكل أساسي على الرشوة كصورة أساسية للفساد والممارسات غير المشروعة ، بالإضافة إلى قانون غسيل الأموال لعام 2000، حيث تفتقر البنية القانونية لدولة الاحتلال إلى قانون للإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، بالإضافة إلى قانون لحماية الشهود والمبلغين.

فيما لم يتم التوصل إلى جهود أو إجراءات أو أنشطة وبرامج توعوية اضطلعت بها المؤسسات الرسمية في دولة الاحتلال خلال الفترة المشمولة بالتقرير لدعم النزاهة ومكافحة الفساد، وهو ما يرجح أنه يرجع إلى استمرار الحرب في غزة، ما أدى إلى تراجع الاهتمام بملف الفساد ضمن سياسات سلطات الاحتلال.

الجزائر

حققت دولة الجزائر إنجازات في مؤشر فعالية الحكومة، بما في ذلك تبني الحكومة الجزائرية للاستراتيجية الوطنية المعنية بدعم النزاهة ومكافحة الفساد، وهي استراتيجية وطنية أطلقتها الجزائر في يوليو 2023 تحت مسمى الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته للفترة ما بين عامي (2023-2027)[61]، فضلًا عن وجود هيئتين رئيسيتين لمكافحة الفساد في الجزائر هما الديوان المركزي لقمع الفساد

[57] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/dcdC
[58] متاح على الرابط: https://www.facebook.com/anticorruption.dj/
[59] متاح على الرابط: https://2h.ae/zGYQ
[60] متاح على الرابط: https://2h.ae/OkTf
[61] الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سفارة الجزائر ببروكسل، الرابط: https://tinyl.io/B9Pg

الذي تأسس بموجب القانون رقم 06-01، يعمل الديوان على جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالفساد ومكافحته، ويتولى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، والتحقيق في قضايا الفساد وإحالة المتورطين إلى الجهات القضائية المختصة[62]. هذا بالإضافة إلى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهي مؤسسة دستورية مستقلة في الجزائر تهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد[63].

وتتجلى إنجازات الجزائر أيضًا في مؤشر سيادة القانون في تنفيذ السلطات الرسمية في الجزائر عدد من الأنشطة والبرامج والمبادرات التوعوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي تستهدف دعم النزاهة ومكافحة الفساد، فعلى سبيل المثال، نظمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر في 25 مايو 2024 دورة تدريبية حول الوقاية من الفساد لمسئولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، غطت الدورة التدريبية الإطار القانوني لمنع الفساد، ودور الوزارة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد[64]، وفي 18 أبريل 2024، نظمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ملتقى وطنيا حول "دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته"، يهدف هذا الملتقى الوطني، إلى إبراز دور الرقمنة ومدى فعالية آلياتها في الوقاية من الفساد ومكافحته.[65]

وبينما تمتلك الجزائر قوانين تهدف إلى مكافحة الفساد، بما في ذلك على سبيل المثال القانون رقم 06-01 الذي صدر في فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، يهدف هذا القانون إلى مكافحة جرائم الفساد وتعزيز والمساءلة في القطاعين العام والخاص، ويجرم الإثراء غير المشروع، وينظم عملية الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، إلا أن البنية التشريعية المعززة لمكافحة الفساد في الجزائر تواجه تحديات تتعلق بالافتقار إلى قوانين معنية بحماية المبلغين عن الفساد، ومكافحة غسيل الأموال.[66]

تونس

تواجه تونس تحديات كبيرة فيما يتعلق بمؤشر فعالية الحكومة، يتجلى ذلك في تقاعس الحكومة التونسية في الوقت الحالي عن إطلاق مراحل أخرى من الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد التي أقرتها تونس خلال الفترة ما بين عام 2016 و2020، فضلًا عن عدم وجود هيئة حكومية فعالة لدعم النزاهة ومكافحة الفساد في تونس، فعلى الرغم من تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس في عام 2011 بهدف مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وتلقى الطلبات والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد، والتحقيق فيها وإحالتها إلى العدالة، إلا أنه تم تعطيل العمل بهذه الهيئة منذ أن صدر قرار الرئيس التونسي بإغلاقها في

---

[62] الديوان المركزي لقمع الفساد، الرابط: https://tinyl.io/B9Q3
[63] السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الرابط: https://tinyl.io/B9Q9
[64] تنظيم دورة تكوينية لفائدة إطارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 28 مايو، 2024، الرابط: https://tinyl.io/B9Wj
[65] ملتقى وطني حول دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 21 أبريل، 2024، الرابط: https://tinyl.io/B9Wp
[66] قانون رقم 06-01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، الديوان المركزي لقمع الفساد، الرابط: https://tinyl.io/B9Q0

أغسطس 2021[67] ، علاوة على عدم بذل السلطات الرسمية في تونس لأية جهود أو أنشطة توعوية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

في المقابل، حققت الحكومة التونسية إنجازات تتعلق بامتلاكها بنية تشريعية فعالة تهدف إلى دعم النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك على سبيل المثال القانون رقم 10 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، ويوفر آليات لحماية المبلغين عن الفساد وتشجيعهم على الإبلاغ عنه[68]، إضافة إلى القانون رقم 46 لعام 2018 المعني بتجريم ومكافحة الإثراء غير المشروع، الذي ينظم عملية الإفصاح عن الأصول والمصالح. بيد أنها تفتقر على وجود قانون معني بمكافحة غسيل الأموال.

المغرب

نجحت الحكومة المغربية في تطوير استراتيجية وطنية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد، وهي استراتيجية وطنية أطلقتها المغرب في عام 2015 تحت مسمى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ما بين عامي 2016-2025، تركز هذه الاستراتيجية على تعزيز النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس بحلول عام 2025، وتهدف إلى تحسين ثقة المواطنين في المؤسسات وتعزيز التعاون الدولي[69]، إضافة إلى امتلاك المغرب هيئة وطنية لمكافحة الفساد ودعم النزاهة وهي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهي هيئة مستقلة تم إنشاؤها في عام 2021 لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات ذات الصلة بقضايا الفساد في المغرب[70]، علاوة على امتلاك المغرب بنية تشريعية قوية معززة لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه، بما في ذلك على سبيل المثال القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والذي تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 12.18 الصادر سنة 2021، يهدف هذا القانون إلى تعقب الأموال غير المشروعة وضبطها تمهيدا لمصادرتها[71]، هذا بالإضافة إلى القانون رقم 37- 10 لعام 2011 المتعلق بالضحايا والشهود والخبراء والمبلغين الذي يحمي كاشفي الفساد في المغرب فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها[72]. ومع ذلك، لا يوجد في المغرب تشريع خاص بالإثراء غير المشروع. في المقابل، واجهت المغرب تحديات على مؤشر سيادة القانون تتعلق بعدم بذل السلطات الرسمية في المغرب لأية جهود أو أنشطة توعوية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

[67] مرصد رقابة يحمل السلطة مسؤولية "التنكيل" بالمبلغين عن الفساد في تونس، الترا تونس، 05-مارس-2024، الرابط: https://tinyl.io/B9Zi
[68] قانون أساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، الرابط: https://tinyl.io/B9Yu
[69] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الرابط: https://bit.ly/4d7aPJG
[70] هيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الرابط: https://tinyl.io/B9p3
[71] التطور التشريعي لمكافحة غسل الأموال بالمغرب،
[72] (القانون رقم 37- 10 لعام 2011) المتعلق الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين فيما يخص جرائم الرشوة والإختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، الرابط: https://tinyl.io/BB9x

ليبيا

حققت ليبيا بعض الإنجازات على مؤشر فعالية الحكومة، تتمثل في امتلاكها هيئة وطنية لمكافحة الفساد أنشأت في أكتوبر 2014 بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة ومراقبة الأداء الحكومي[73]، إضافة إلى تنفيذ المؤسسات الرسمية في ليبيا ولا سيما اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد فرع طرابلس بعض الأنشطة والتدريبات التوعوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير لدعم النزاهة ومكافحة الفساد، فعلى سبيل المثال، عُقدت دورة تدريبية لطالبات كلية طرابلس للعلوم والتقنية بمقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فرع طرابلس في 11 مارس 2024 تضمنت الدورة عدد من المحاور بما في ذلك، التعرف على الفساد المالي والإداري في ليبيا وطرق الوقاية منه ومعالجته[74].

علاوة على امتلاكها لبنية تشريعية تهدف إلى مكافحة الفساد، بما في ذلك على سبيل المثال القانون رقم 5 لسنة 2024 بشأن تعديل بعض أحكام قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 11 لسنة 2014، يعطي هذا القانون لرئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد صلاحية منع الأشخاص المتورطين في جرائم فساد من السفر، ويفرض القانون عقوبة بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات لمرتكبي جرائم الفساد[75]، فضلًا عن القانون رقم 3 لسنة 1986، الذي يجرم الإثراء غير المشروع، والقانون رقم 10 لسنة 1994 الذي ينظم عملية الإفصاح عن الأصول والمصالح.

ومع ذلك، تواجه تحديات تتعلق بافتقارها إلى قوانين لحماية المبلغين عن الفساد ومكافحة غسيل الأموال، فضلًا عن عدم تطويرها استراتيجية وطنية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأزمة السياسية التي تعاني منها ليبيا منذ عام 2011، وأدت إلى انقسام البلاد بين حكومتين متنافستين، مما أعاق عملية بناء الدولة وتنفيذ البرامج الإصلاحية، وعرقل تنفيذ أي استراتيجية أو خطة وطنية لمكافحة الفساد ودعم النزاهة بشكل فعّال.

السودان

تواجه السودان تحديات كبيرة فيما يتعلق بمؤشر فعالية الحكومة، يتضح ذلك جليًا في افتقار السودان إلى استراتيجية أو خطط عمل وطنية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد في الوقت الحالي، إضافة إلى عدم وجود هيئة حكومية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في دولة السودان[76]، على الرغم من إصدار قانون مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة لعام 2021[77]، علاوة على عدم بذل السلطات الرسمية في السودان

[73] الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد-ليبيا، الرابط: https://tinyl.io/B9u3
[74] دورة تدريبية لطالبات كلية طرابلس للعلوم والتقنية بمقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فرع طرابلس، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد- فرع طرابلس، 11 مارس 2024، الرابط: https://fbook.cc/5fUg
[75] قانون رقم 5 لسنة 2024 م بشأن تعديل بعض أحكام قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 11 لسنة 2014 م، المجمع القانوني، المجمع القانوني، 9 مايو 2024، الرابط: https://tinyl.io/B9td
[76] وزير العدل السوداني: تشكيل مفوضية مكافحة الفساد قريباً، التغيير، 3 سبتمبر 2023، الرابط: https://tinyl.io/BA0a
[77] قانون مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة لعام 2021، الرابط: https://tinyl.io/BBC4

لأية جهود أو أنشطة توعوية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وافتقارها إلى قانون معني بتنظيم الإفصاح عن الأصول والمصالح، وآخر لمكافحة غسيل الأموال.

في المقابل، اقتصرت إنجازات السودان في مؤشر فعالية الحكومة على تطوير بعض القوانين المعنية بمكافحة الفساد، بما في ذلك على سبيل المثال قانون مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة لعام 2021، ينص هذا القانون على إنشاء مفوضية لمكافحة الفساد، يوكل إليها مهام التحقيق في جرائم الفساد، وإحالة المتهمين إلى القضاء، واسترداد الأموال المنهوبة[78]. هذا بالإضافة إلى قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989، الذي يتضمن عدة أحكام تهدف إلى منع تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة من قبل المسؤولين الحكوميين أو أي أفراد آخرين، ويُجرم الإثراء غير المشروع، ويُتيح للدولة مصادرة الأموال والأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة.[79]

الصومال

تواجه الصومال تحديات كبيرة على مؤشر فعالية الحكومة، وهو ما يتجلى في عدم وجود هيئة وطنية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد في الصومال، فضلًا عن عدم بذل السلطات الرسمية في الصومال لأية جهود أو أنشطة توعوية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وافتقارها إلى قوانين مخصصة بشكل صريح لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع، وحماية المبلغين عنه، وتجريم الاثراء غير المشروع، وتنظيم الإفصاح عن الأصول والمصالح.

في المقابل، حققت الصومال بعض التقدم على مؤشر فعالية الحكومة، وهو ما يتضح جليًا في نجاح الحكومة الصومالية في تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تمّ اعتمادها في عام 2019 من قبل الحكومة الفيدرالية الصومالية بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، تغطى الاستراتيجية الفترة ما بين عامي 2020 و2023، وتهدف الى تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية ومكافحة الرشوة والاختلاس وسوء استخدام السلطة.[80] بيد أنه لا توجد معلومات متوفرة في الوقت الحالي عما إذا كانت الصومال قد أطلقت نسخة أخرى من هذه الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى امتلاك الصومال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2016 الذي يهدف إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[81]

موريتانيا

حققت موريتانيا بعض الانجازات على مؤشر فعالية الحكومة، يتضح ذلك في امتلاك موريتانيا بنية قانونية وتشريعية قوية لمكافحة الفساد، بما في ذلك القانون رقم 014-2016 الصادر في موريتانيا بتاريخ 15 أبريل 2016، والذي يتعلق بمكافحة الجرائم المرتبطة بالفساد، يعتمد هذا القانون على مجمل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويجرم الرشوة والاختلاس وإساءة استغلال الوظائف في القطاع العام

[78] قانون مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة لعام 2021، الرابط: https://tinyl.io/B9zI
[79] بشأن قانون مكافحة الثراء الحرام و المشبوه لسنة 1989م، الرابط: https://tinyl.io/B9zO
[80] NATIONAL ANTI-CORRUPTION STRATEGY, link: https://tinyl.io/BAh2
[81] قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2016، الرابط: https://tinyl.io/BAhX

والخاص. كما يتضمن آليات لتعزيز الشفافية المالية في القطاع العام، ويسعى للحد من الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة في موريتانيا[82]، كما يجرم القانون الموريتاني الإثراء غير المشروع بموجب المادة 16 من قانون مكافحة الفساد، ويحمي كاشفي الفساد بموجب المادة رقم 19 من ذات القانون، وينظم عملية الإفصاح عن الأصول والمصالح بموجب القانون رقم 54 لسنة 2007، علاوة على امتلاك موريتانيا استراتيجية لمكافحة الرشوة تم تطويرها في شهر أبريل عام 2023 ويتم العمل بها حتى عام 2030.[83] ومع ذلك، تواجه موريتانيا تحديات كبيرة على مؤشر فعالية الحكومة، حيث تفتقر إلى وجود هيئة وطنية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد، وإلى وجود استراتيجية وطنية معنية بمكافحة كافة أشكال الفساد، فضلًا عن عدم بذل السلطات الرسمية في موريتانيا لأية جهود أو أنشطة توعوية لدعم النزاهة ومكافحة الفساد خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المؤشر الثاني: سيادة القانون

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى قدرة السلطات القانونية في الدولة على التحقيق في قضايا الفساد ومحاسبة مرتكبيها، ويقيّم فعالية النظام القضائي في تحقيق العدالة ومعاقبة الجناة ومعالجة قضايا الفساد، ويهدف إلى تقديم صورة واضحة عن مدى التزام الدولة بإنفاذ القانون وفعالية نظامها القضائي في مواجهة الفساد، مما يعزز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة.

الدولة	مستوى إصدار حكم قضائي		مستوى إجراء تحقيق		مستوى القبض على المتهم		مستوى الكشف عن الواقعة		مستوى الإجراء السلبي أو تجاهل الواقعة		القيمة الإجمالية
	الوزن	1	الوزن	0.8	الوزن	0.6	الوزن	0.4	الوزن	0.2	
تونس	0.43		0.46		0		0		0		0.89
البحرين	0.33		0.4		0.1		0		0		0.83
الصومال	0		0.8		0		0		0		0.8
الإمارات	0.5		0		0.3		0		0		0.8
إسرائيل	0.5		0		0.3		0		0		0.8
الجزائر	0.33		0.4		0		0		0.03		0.76
الأردن	0.4		0		0.36		0		0		0.76
مصر	0.43		0		0.26		0.06		0		0.75

[82] مكافحة الفساد في موريتانيا : قراءة في الإطار التشريعي والمؤسسي بقلم/ د. محمد محمد محمود عمي، الصدى، 2 ديسمبر، 2019، الرابط: https://tinyl.io/BAi6

[83] موريتانيا: إقرار خطة وطنية كبرى لمكافحة الرشوة تعزز الرقابة وتكافح الفساد، القدس، 27 ابريل 2023، الرابط: https://tinyl.io/BAi4

الدولة	مستوى إصدار حكم قضائي		مستوى إجراء تحقيق		مستوى القبض على المتهم		مستوى الكشف عن الواقعة		مستوى الإجراء السلبي أو تجاهل الواقعة		القيمة الإجمالية
	الوزن	1	الوزن	0.8	الوزن	0.6	الوزن	0.4	الوزن	0.2	
السعودية	0		0.44		0.27		0		0		0.71
العراق	0.17		0.035		0.39		0.05		0		0.65
المغرب	0.22		0.09		0.27		0.04		0.02		0.64
الكويت	0.2		0.16		0.12		0.16		0		0.64
تركيا	0		0.13		0.4		0		0.03		0.56
قطر	0.4		0		0		0		0.12		0.52
اليمن	0		0.34		0		0.06		0.09		0.49
جزر القمر	0		0		0.4		0		0.07		0.47
سوريا	0		0.32		0		0		0.12		0.44
إيران	0.25		0		0		0		0.15		0.4
جيبوتي	0		0		0.3		0		0.1		0.4
عمان	0		0		0		0.4		0		0.4
ليبيا	0		0		0.3		0		0.1		0.4
فلسطين	0		0		0		0		0.2		0.2
لبنان	0		0		0		0		0.2		0.2
موريتانيا	0		0		0		0		0.2		0.2
السودان	0		0		0		0		0.2		0.2

البيانات في الجدول من إعداد مؤسسة شركاء استناداً إلى ما تم جمعه من بيانات

بناءاً على الأوزان النسبية التي تم تقديرها لكل مستوى من الإجراءات لتقييم قدرة مؤسسات الدولة المعنية على إنفاذ القانون والتأكيد على مبدأ سيادة القانون في التعامل مع وقائع الفساد، خاصة التي يتواجد فيها مسؤولين سابقين أو حاليين على مستوى عالٍ في الأجهزة الحكومية، فقد تبين أن معظم الدول التي لم تصل إلى 50% من قيمة المؤشر تعيش في الوقت الحالي، وخلال الفترة المشمولة في التقرير حالة من حالات عدم الاستقرار لأسباب مختلفة، إما سياسية، أو لأسباب مرتبطة بنزاعات إقليمية أو حروب أهلية، وهو الأمر الذي يظهر على نحو واضح في كلاً من اليمن، سوريا، إيران، ليبيا، فلسطين، لبنان، السودان، وتمثل هذه الدول 28% من إجمالي الدول المشمولة في التقرير.

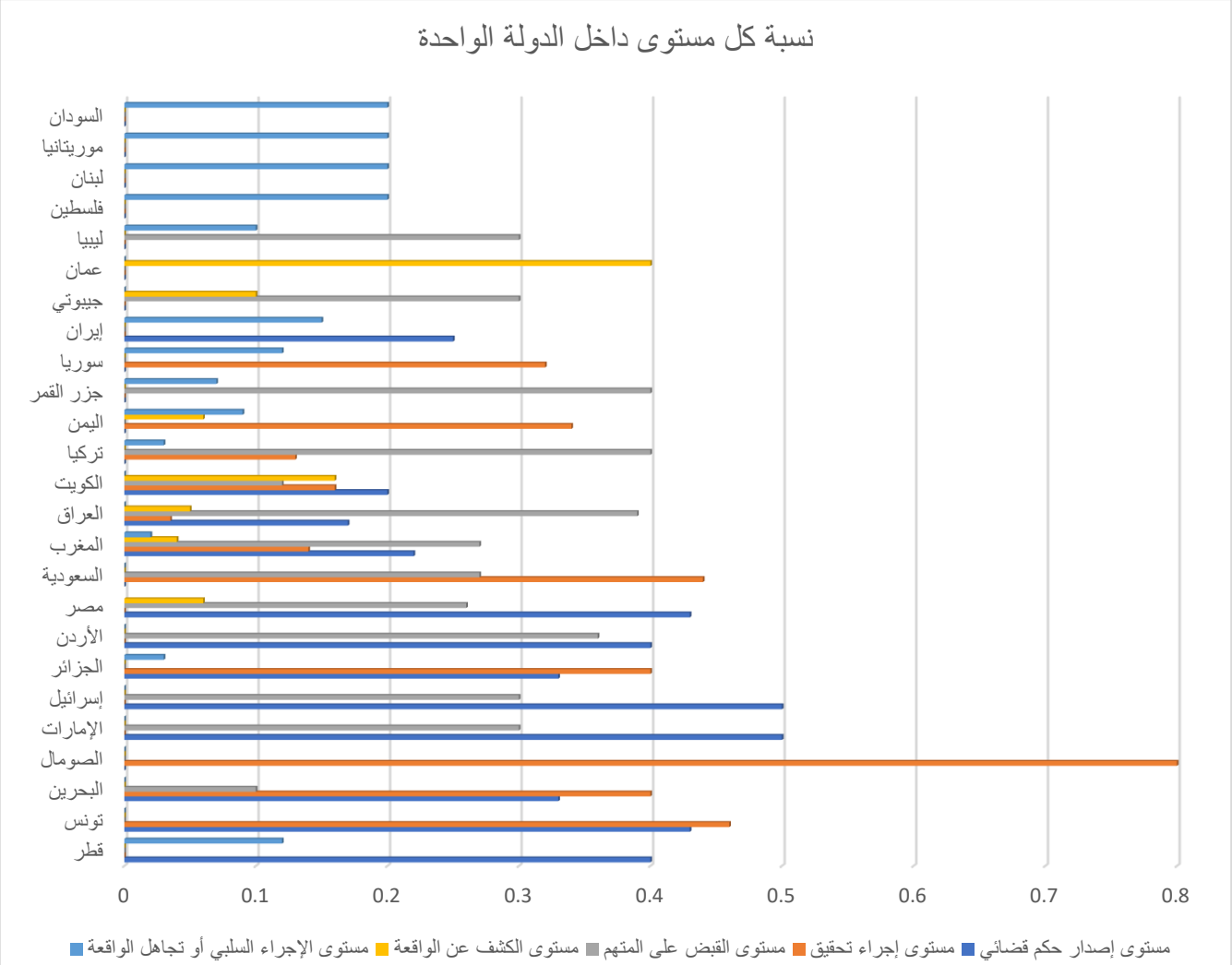
نسبة كل مستوى داخل الدولة الواحدة
السودان
موريتانيا
لبنان
فلسطين
ليبيا
عمان
جيبوتي
إيران
سوريا
جزر القمر
اليمن
تركيا
الكويت
العراق
المغرب
السعودية
مصر
الأردن
الجزائر
إسرائيل
الإمارات
الصومال
البحرين
تونس
قطر
0
0.1
0.2
0.3
0.4
0.5
0.6
0.7
0.8
مستوى إصدار حكم قضائي
مستوى إجراء تحقيق
مستوى القبض على المتهم
مستوى الكشف عن الواقعة
مستوى الإجراء السلبي أو تجاهل الواقعة

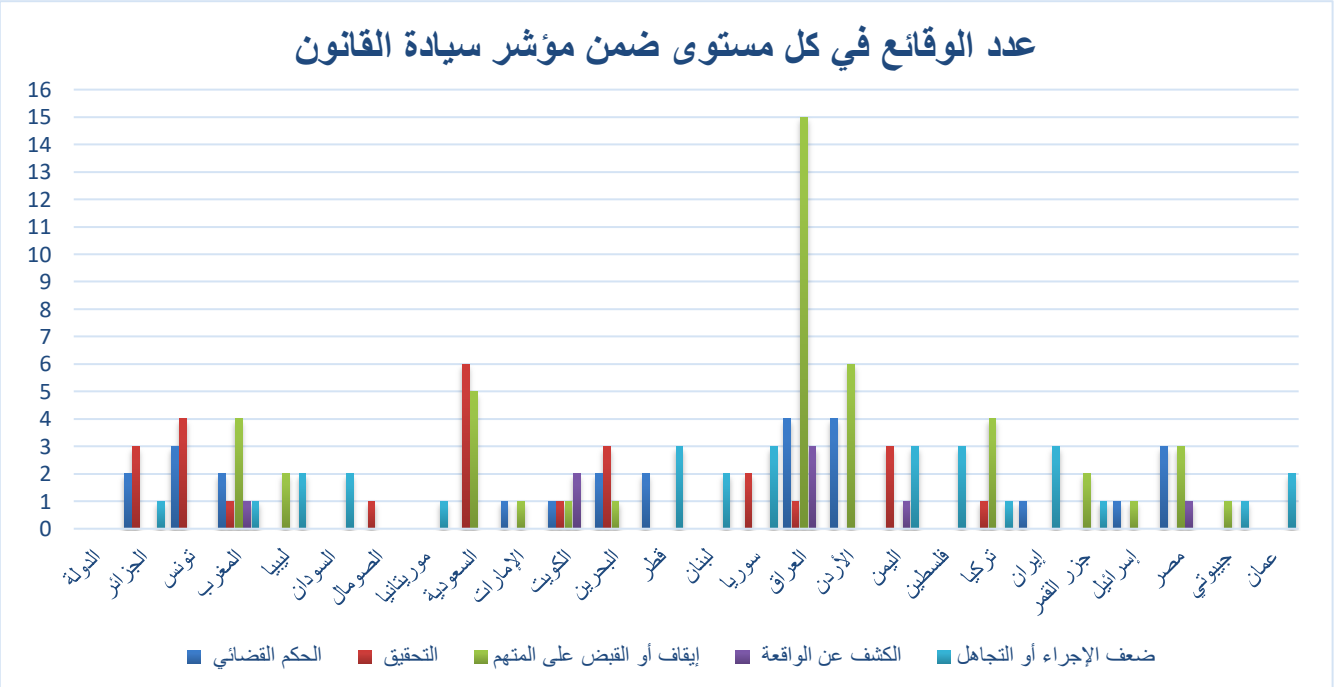
عدد الوقائع في كل مستوى ضمن مؤشر سيادة القانون
16
15
14
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
الدولة
الجزائر
تونس
المغرب
ليبيا
السودان
الصومال
موريتانيا
السعودية
الإمارات
الكويت
البحرين
قطر
لبنان
سوريا
العراق
الأردن
اليمن
فلسطين
تركيا
إيران
جزر القمر
إسرائيل
مصر
جيبوتي
عمان
الحكم القضائي
التحقيق
إيقاف أو القبض على المتهم
الكشف عن الواقعة
ضعف الإجراء أو التجاهل

يظهر الشكل البياني السابق أن هناك تفاوت في عدد الحالات التي تم التوصل إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير داخل كل مستوى من مستويات قياس سيادة القانون داخل الدولة الواحدة، وبين الدول وبعضها البعض، كما يتبين أن إجمالي عدد الحالات التي تم التوصل قد بلغ 135 حالة في المستويات الخمسة التي تم وضعها.

بلغت نسبة الحالات ضمن مستوى إصدار الحكم القضائي وكذلك مستوى التحقيق قرابة 19% من إجمالي الحالات لكل مستوى منهما، بواقع 26 حالة لكل مستوى منهم، فيما شكلت الحالات التي توقفت فيها الإجراءات عند مستوى القبض على المتهم أو إيقافه تمهيداً للبدء في عملية التحقيق، النسبة الأكبر من الحالات، حيث بلغت حوالي 34% بإجمالي عدد حالات وصلت إلى 46 حالة، أما الحالات التي تم الكشف عنها من قبل الجهات الرقابية أو هيئات مكافحة الفساد، فقد بلغت 10 حالات، بما نسبته 7%، إلا أن الحالات التي صدر بشأنها إجراء ضعيف أو سلبي أو تم تجاهلها من قبل الجهات المعنية، فقد شكلت 20%، بعدد حالات وصلت إلى 27 حالة.

حالة الدول في مؤشر سيادة القانون:

السعودية

تباينت الإجراءات التي اتخذتها السلطات المعنية في المملكة العربية السعودية، ما بين التحقيق وإصدار أحكام قضائية بشأن الوقائع التي تم التوصل إليها، وذلك على النحو التالي:

- في يونيو جرى التحقيق مع 382 موظف عمومي، بالإضافة إلى التحقيق مع 155 مواطن ومقيم لتورطهم في قضايا رشوة أو استغلال النفوذ أو غسيل الأموال. [84]
- وفي مايو أجرت هيئة مكافحة الفساد تحقيقات مع 446 من العاملين في وزارات وهيئات عمومية مختلفة، فضلاً عن إيقاف 112 مواطن ومقيم على خلفية تورطهم في قضايا فساد.[85]
- كذلك بدأت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد التحقيق في واقعة انهيار مبنى سكني في حي الفيصلية في محافظة جدة، في 30 مايو 2024، ما أدى إلى 7 وفيات، وأظهرت التحقيقات أن إصدار ترخيص البناء بالنسبة للمبنى جاء بشكل غير قانوني، حيث قام مالك المبنى فراس هاني جمال التركي، وكيل لوزارة الثقافة للخدمات المشتركة، عن طريق للاستشارات الهندسية بتقديم طلب إصدار رخصة هدم ثم تقديم طلب رخصة بناء تتضمن معلومات مزورة، تحتوي على صور معالجة معدلة ببرامج متخصصة توضح هدم المبنى على خلاف الواقع، مقابل مبلغ وقدره خمسين ألف ريال، وتم على إثر ذلك وقفه عن العمل، ثم بدء التحقيقات معه.[86]

[84] متاح على الرابط: https://2h.ae/sTSL
[85] متاح على الرابط: https://2h.ae/IvyG
[86] تهمة فساد توقف وكيل وزارة الثقافة في السعودية، العربية، 15 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/KVZv

- كما قامت الهيئة بالتحقيق مع 268 موظفا في جهات حكومية مختلفة، مع إيقاف 166 مواطن ومقيم على خلفية توجيه اتهامات فساد إليهم.[87]
- التحقيق مع 360 متهمًا والقبض على 149 مواطن من بينهم مواطنون يعملون بوزارات كبرى في السعودية خلال شهر يناير من عام 2024، لتورطهم في جرائم فساد مختلفة من أبرزها الرشوة، وإساءة استخدام السلطة، غسيل الأموال، التزوير.[88]
- كشفت جهات التحقيق في المملكة العربية السعودية عن تورط سفير المملكة السابق لدى الإمارات تركي الدخيل في قضية فساد، وطالبته لجنة الفصل في المنازعات، بدفع غرامة تصل إلى 186 ألف دولار، فضلاً عن إلزامه بدفع نحو مليون دولار لحساب هيئة السوق المالية، نظراً للمكاسب غير المشروعة المحققة على محفظته الاستثمارية.[89]

فيما تم إيقاف عدد من العاملين في جهات ومؤسسات حكومية على خلفية تورطهم في عدد من وقائع الفساد وذلك على النحو التالي:

- إيقاف موظفين يعملان في أحد البنوك لحصولهما على مبالغ مالية من مقيم مقابل إيداع مبالغ مالية نقدية دون التحقق من سلامة مصدرها على دفعات في حسابات بنكية بلغ إجمالي المبالغ المودعة خلال عامين ما يزيد عن 7 مليون ريال سعودي.
- إيقاف موظف بالمحكمة الجزائية في إحدى المناطق لقيامه من خلال مواطن وسيط بالاتفاق مع مواطن على تزويده بتقرير طبي يتضمن أنه فقد حاستي الذوق والشم ومنافعها لتقديمه للقضاء وصدور حكم قضائي يحصل من خلاله على تعويض 687 ألف ريال من إحدى شركات التأمين.
- إيقاف عسكري يعمل بالمديرية العامة للمرور لحصوله على 387 ألف ريال سعودي من مالك مكتب خدمات عامة مقابل تعديل البيانات الأساسية لمجموعة من المركبات والشاحنات بطريقة غير مشروعة وفق القانون السعودي.[90]
- إيقاف رئيس كتابة عدل سابق، بعد الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، ثم قام ببيعها بـ 148 مليون ريال، مع تورط قاضي سابق، بعد حصوله على 10 مليون ريال لتسهيل تمرير الصفقة.[91]
- إيقاف ضابط برتبة رائد وموظف بالمرتبة العاشرة يعملان بالمديرية العامة للسجون في يناير 2024، بسبب الاستيلاء على مبلغ مليونين و896 ألف ريال من صندوق أمانات النزلاء والإعاشة.[92]

---

[87] متاح على الرابط: https://2h.ae/QEMI
[88] هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تباشر عددًا من القضايا الجنائية والإدارية خلال شهر يناير 2024م، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BBVm
[89] السعودية تعلن تورط تركي الدخيل بقضية فساد ضخمة "تفاصيل"، عربي 21، 2 مايو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/noeh
[90] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/EWCV
[91] متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3xNd2u9
[92] المرجع السابق نفسه.

إلا أن الملفت للنظر إجمالاً أنه على الرغم من الدور القوي الذي قامت به هيئة نزاهة على مدار النصف الأول من العام الجاري، إلا أنه لم يتم التوصل إلى أحكام قضائية من شأنها التأكيد على سيادة القانون في المملكة في التعامل مع وقائع وقضايا الفساد.

الإمارات

في الإمارات لم يتسنى الوصول إلى عدد كبير من الوقائع أو التعامل الحكومي معها، حيث أنه مما يذكر أن أغلب المواقع والمنصات الصحفية في الإمارات عادة لا تتطرق إلى ملف الفساد إلا من خلال الإشارة إلى الجهود الحكومية ذات الصلة، تم التوصل إلى إجراءين فقط دون التحركات الإيجابية التي سلفت الإشارة إليها في مؤشر فعالية الحكومة، وهذه الوقائع هي:

- ألقت مديرية شرطة العاصمة القبض على موظف من الجنسية الآسيوية لتورطه في اختلاس وسرقة 600 ألف درهم من إحدى المؤسسات التجارية في أبو ظبي.[93]
- أصدرت السلطات القضائية في يناير 2024 في أبو ظبي حكما بسجن مواطن إماراتي وزوجته و16 آخرين لمدة 66 عاماً بتهم تلقي الرشوة والاحتيال المالي على خلفية مخالفته لقواعد سلامة الغذاء وتخزينهم سلعاً منتهية الصلاحية في مستودعات خاصة.[94]

الكويت

تنوعت تحركات الكويت فيما يتعلق بمستوى الإجراءات التي من شأنها تقييم سيادة القانون فيها، ما بين قبض الأجهزة الأمنية بالكويت في يونيو 2024، القبض على 27 متهم منهم 6 مواطنين قاموا بغسل أموال تزيد قيمتها على 120 مليون دينار كويتي، كما تمت إحالتهم إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.[95]

كما أصدرت محكمة كويتية حكماً بحبس نجل رئيس مجلس الوزراء الكويتي السابق، الشيخ صباح جابر المبارك الصباح، وشريكه رجل الأعمال الكويتي حمد الوزان، ورجل الأعمال السوري بشار كيوان، رجل الأعمال الماليزي جو لو، لمدة 10 سنوات، وحبس المحامي الكويتي سعود عبد المحسن 7 سنوات، كما ألزمته المحكمة برد مبلغ مليار دولار، وتغريمهم نحو نصف مليار دولار، الأمر الذي جاء على خلفية اتهامات بغسيل الأموال، وعرفت القضية التي بدأت التحقيق فيها منذ منتصف عام 2020، بـ "قضية الصندوق السيادي الماليزي".[96]

---

[93] متاح على الرابط: https://2h.ae/iQMP

[94] UAE NATIONAL, WIFE GET 66 YEARS IN JAIL FOR FINANCIAL FRAUD, Dubai eye, 13 January 2024, link: https://tinyl.io/BBXH

[95] الكويت: ضبط 27 شخصاً كونوا تشكيلاً عصابياً لغسل الأموال، أخبار 24، 20 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/hQVb

[96] محكمة التمييز في الكويت تؤيد الأحكام بقضية الصندوق السيادي الماليزي، العربي الجديد، 27 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/NXWW

وفي سياق متصل، بدأت الأجهزة المعنية في التحقيق مع 10 أشخاص بعد تورطهم في تسريب اختبارات الثانوية، حيث تم ضبط 4 أشخاص يعملون بوزارة التربية و6 أشخاص يديرون حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي جميعهم أثبتت التحقيقات تورطهم في واقعة تسريب اختبارات الثانوية العامة بالكويت.[97]

كما تم الكشف عن عدد من وقائع الفساد، ففي يناير 2024، استدعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت نائب سابق بمجلس الأمة للتحقيق معه على خلفية اتهامات متعلقة بتلقيه رشوة بلغت 20 مليون دولار لتمرير أحد القوانين[98]، وفي فبراير 2024، قام وزير الدفاع الكويتي بإحالة مخالفات وشبهات جرائم تمس المال العام وغسيل الأموال وأحكام الذمة المالية إلى النائب العام.[99]

البحرين

أصدرت السلطات القضائية في البحرين أحكاماً في عدد من الوقائع من بينها:

- قضت محكمة بحرينية في 8 يونيو الماضي، بالسجن 3 سنوات لمتهم بتزوير شهادة الحصول على درجة علمية في الهندسة، مارس على إثرها العمل لمدة 15 عام، وترجع القضية إلى محاولة صاحب مكتب للاستشارات الهندسية لترقية ترخيص لمكتبه المسجل لدى مجلس تنظيم المهن الهندسية منذ 2007، وأدت مراجعة الأوراق إلى ثبوت تزوير شهادة الهندسة.[100]
- أصدرت محكمة بحرينية حكماً بإدانة 10 من مسئولي عدد من الشركات لقيامهم بتصدير الأسماك وعدد من أصناف الثروة البحرية دون الحصول على موافقة الإدارة المختصة، بالمخالفة لأحكام القانون، وذلك بأن قضت بتغريمهم 1000 دينار[101].

فيما تم إجراء تحقيقات في عدد من القضايا من بينها:

- انتهت محكمة بحرينية نهاية يونيو الماضي مع الاستماع إلى ضابط التحريات ومدير ديوان الرقابة المالية والإدارية في القضية المعروفة إعلامياً في البحرين بـ "قضية خطوة"، والتي تضم 3 متهمين من وزارة التنمية الاجتماعية، حيث تتعلق الاتهامات الموجهة إليهم بالإضرار بالمال العام المرتبط بهيئة التأمينات، بقيم مالية تجاوزت 226 ألف دينار، وذلك عن طريق تزوير إفادات خاصة بالبرامج دون أن تكون مستوفية للشروط.[102]
- بدأت محكمة بحرينية في فبراير الماضي إجراءات مقاضاة بحريني بتهمة اختلاس أكثر من 54 ألف دينار لأكاديمية الخليج للطيران، حيث وجهت النيابة العامة للمتهم أنه في الفترة من يناير 2021 حتى أبريل

---

[97] التحقيق مع 10 متورطين في تسريب اختبارات الثانوية، 11 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/aPaE
[98] مصطفى جبر، بعد تصريحات النائب ناصر الصانع حول رشوة الـ 20 مليون.. «نزاهة»: قدم ما لديك من معلومات،7 يناير 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBVy
[99] وزير الدفاع يحيل شبهات جرائم تمس المال العام وغسل الأموال وأحكام الذمة المالية إلى النائب العام، الرأي، 14 فبراير 2024، الرابط : https://tinyl.io/BBW3
[100] بحكم نهائي.. السجن 3 سنوات لمهندس وهمي عمل بشهادة مزوّرة 15 سنة، الأيام البحرينية، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/ekqH
[101] متاح على الرابط: https://2h.ae/aPYZ
[102] المحكمة تستمع لرئيس "التحقيق" بوزارة "التنمية" بشأن برنامج "خطوة"، الأيام البحرينية، 27 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/MMah

2022 حال كونه موظفا عاما بأكاديمية الخليج للطيران، اختلس مالاً مملوكاً للأكاديمية وقع في حيازته بسبب وظيفته، وحوله إلى حسابه الخاص.[103]

- في أبريل 2024، قامت إدارة جرائم الفساد بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي بإحالة عاملين من برنامج البيت الإنتاجي "خطوة" للنيابة العامة، لتورطهم في إصدار شهادات مزورة للحصول على معاش تقاعدي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.[104]

كذلك في يناير 2024، قامت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني بالقبض على موظفة بإحدى الجمعيات مشتبه باختلاس حوالي 34 ألف دينار، وإحالتها إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.[105]

قطر

كانت السلطات المعنية في قطر أكثر حزماً في التعامل مع الوقائع التي تم التوصل إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فبينما لم يم التوصل إلى عدد كبير من الوقائع، وهو الأمر الذي يرجع بشكل كبير إلى امتناع المواقع والهيئات عن الحديث عن ملفات الفساد داخل قطر إلى حد كبير، إلا أن الوقائع التي وجدت شهدت أحكاماً قضائية للتأكيد على سيادة القانون، وهو ما تحقق في ما يلي:

- أصدرت السلطات القضائية في يناير 2024 أحكاما ضد 16 متهما من بينهم مسؤولين كبار بما في ذلك وزير المالية الأسبق "على العمادي" والشيخ نواف بن جاسم بن جبر آل ثاني أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وذلك بعد ثبوت تورطهم في قضايا فساد رشوة وغسيل أموال.
- أصدرت السلطات القضائية القطرية في مارس 2024 حكما ضد مسؤولين قطريين يعملون في مؤسسة حمد الطبية بالسجن لمدد تتراوح ما بين 11 إلى 15 عاما بعد إدانتهم بالرشوة واستغلال المنصب والإضرار بالمال العام وغسل الأموال.[106]

إلا أنه على خلاف ذلك فإن النظام القطري يواجه اتهامات مختلفة متصلة بالفساد المالي من خلال تقديم الرشاوي على مستويات مختلفة للوصول إلى تحقيق أغراضها في التأثير السياسي على عدد من المستويات، ومن بين أهم هذه القضايا ما يلي:

في يناير الماضي تم الكشف عن تورط دولة قطر في دفع رشى للسيناتور الأمريكي مينينديز، تقدر هذه الرشاوى بمئات آلاف الدولارات فضلاً عن السبائك الذهبية في مقابل تسهيل حصولها على مشروع عقاري في نيوجيرسي.[107]

---

[103] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/xFpx

[104] 28 البحرين : "مكافحة الفساد": احالة عاملين من "خطوة" للنيابة العامة، خليجيون 24، 14 أبريل 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBYl

[105] 27 "مكافحة الفساد": القبض على موظفة بإحدى الجمعيات مشتبه باختلاس حوالي 34 ألف دينار، البلاد، 31 يناير 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/27kwqbu6

[106] Qatari official jailed for 15 years and fined in Hamad Medical Corporation corruption case, The National, 06 March, 2024, link: https://tinyl.io/BBY6

[107] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/BSqy

وفي سياق متصل، فقد كشفت تحقيقات فرنسية تورط القطري ناصر الخليفي مالك نادي باريس سان جيرمان في قضايا فساد واستغلال نفوذ وتدخل في أعمال الجهة المعنية بمنح الكرة الذهبية لأفضل لاعب في العالم من خلال تقديم رشى إلى رئيس هذه الجهة في صورة مختلفة من بينها الدعوة المجانية لحضور مباريات في قطر.[108]

كذلك فقد كشفت تقارير في أبريل الماضي عن تورط مسؤولين قطرين في قضية جديدة في محكمة أوريغون قدمها ضحايا استثمارات وهمية ضد عدد من المسؤولين موجهين إليهم تهم متورطين في جرائم اختلاس وغسيل الأموال والتهرب الضريبي، حيث تم الحصول عام 2018 على قرض 3 مليار دولار من بنك #طر الدولي وتمويلات من بنوك أوروبية وأمريكية ومستثمرين لتمويل مشروع منتجع ونادي رياضي غير معروف تفاصيل حوله.[109]

لبنان

أما في لبنان في ظهرت حالة الفساد العام في المشهد اللبناني بشكل واضح، كما برز دور القوى الخارجية الفعالة في المشهد اللبناني إلى حد كبير، حيث تقدمت مجموعتي مكافحة الفساد، منظمة "شيربا" وهي منظمة غير الحكومية لمكافحة الجرائم المالية وتجمع ضحايا الممارسات الاحتيالية والإجرامية في لبنان، بشكوى إلى مكتب المدعي العام المالي في فرنسا في 2 أبريل 2024، ضد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، في محاولة للدفع بالبدء في إجراء تحقيق في شبهات جرائم مالية منها غسل الأموال، حيث تركز الشكوى على مجموعة من الشركات والعقارات التي يملكها ميقاتي في فرنسا، بالإضافة إلى المسجلة في دول أخرى، مؤكدة أنها تتطلب التحقيق في أعمال تتعلق بغسل الأموال وتلقي بضائع مسروقة.[110]

فبينما لم يكن هناك تحرك من الجهات المعنية للتحقيق في الأمر، أصدر رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي توجيهات عامة إلى المؤسسات العامة والبلديات واتحاد البلديات المستقلة والصناديق والهيئات العامة، توصي بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في عملية الاستجابة لأعمال التقييم الوطني لمخاطر الفساد، مع انتداب أشخاص من ذوي الخبرة للقيام بهذه الأعمال عن طريق التنسيق المباشر مع الهيئة.

سوريا

في الوقت الذي شهدت فيه سوريا بدء التحقيق في عدد من الوقائع، من بينها:

- أصدر البرلمان السوري قرار برفع الحصانة القانونية عن عدد من أعضاء في المجلس على خلفية اتهامهم بالتورط في قضايا فساد، حيث طالبت اللجنة الدستورية في المجلس بتقديم الأعضاء عبد العزيز

[108] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/VuCO
[109] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/mLEc
[110] شكوى في فرنسا للتحقيق في شبهات فساد مالي حول رئيس الوزراء اللبناني، العربية، 4 أبريل 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/VuoW

الحسين، ومدلول العزيز، وصبحي عباس، وأيهم جريكوس، وحسين جمعة للمحاكمة لارتكابهم جرائم اقتصادية، إضافة إلى هدر المال العام، بعد رفع الحصانة البرلمانية عنهم.[111]

- وفي يناير الماضي تم إحالة المدير العام السابق لشركة كهرباء حلب وعدد من العاملين في الشركة إلى القضاء، بعد ثبوت تورطهم في قضايا فساد وهدر للمال العام.[112]

إلا أن عدد آخر من الوقائع افتقر إلى أي دور أو تدخل من الجهات الحكومية للبدء في إجراءات التحقيق، وهو ما شهدته وقائع من بينها:

- كشفت تقارير صحف محلية في سوريا عن إدخال تجار كميات كبيرة من القمح إلى مراكز استلام الحبوب التابعة للنظام السوري في "ريف القامشلي"، عبر دفع رشى لحواجز قوات سوريا الديمقراطية، وأشارت ذات التقارير إلى وقوع ضرر كبير على المزارعين، دون أن يكون هناك تحرك من الجهات المعنية.[113]
- كشفت تقارير صحفية محلية في سوريا، عن وجود أزمة فساد كبيرة في قطاع الجمارك، دفعت مديرية الجمارك في النظام السوري إلى إصدار تعميم بموجبه يتم منع إيقاف أي حافلة نقل على الطرق سواء بين المحافظات، أو على الحدود بين الدول، دون أن يكون هناك إذن أو إخطار مسبق بوجود مواد مخالفات لدى هذه الشحنات، الأمر الذي جاء كرد فعل لشكاوى مختلفة من المواطنين وقائدي الشاحنات، تفيد بإجبار العاملين في الجمارك لقائدي الشاحنات على دفع رشى من أجل المرور.[114]
- في أبريل 2024، تم الكشف عن عمليات سرقة بمليارات الدولارات خلال 6 أشهر الأخيرة من انطلاق مشروع عقدة المواساة بدمشق، وهو ما تسبب في تغيير للمهندسين المشرفين عليه ثلاث مرات بسبب اتهامهم بالفساد المالي.[115]

إلا أن الأمر لم يتوقف عن حد تجاهل وقائع فساد أو ممارسات غير مشروعة، وإنما شهد سوريا في مطلع أبريل الماضي، قُتل باسل عبد القادر مدير فرع مؤسسة الإنشاءات العسكرية السورية إثر استهدافه بعبوة ناسفة في مدينة حماة، وسط شكوك بضلوع مسؤولين باغتياله على خلفية قضايا فساد يريد المسؤول الكشف عنها.[116]

العراق

شهدت العراق خلال النصف الأول من العام الجاري دور مهم للجهات الأمنية في القيام بعمليات الإيقاف والقبض على المتورطين في وقائع فساد أو ممارسات غير مشروعة، وذلك على النحو التالي:

---

[111] النظام السوري يحاكم أعضاءً في برلمانه بتهم الفساد وقتلى في درعا، العربي الجديد، 26 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/rjYO
[112] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/ZfBq
[113] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/Omfd
[114] متاح على الرابط: https://2h.ae/GHGP
[115] مماطلة بالتنفيذ وتكاليف وهمية.. فساد وسرقات في مشروع عقدة المواساة بدمشق، تليفزيون سوريا، 18 أبريل 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBbf
[116] اغتيال مسؤول في النظام السوري وسط شكوك بتصفيته بسبب ملفات فساد، العربي الجديد، 3 أبريل 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/FJxR

- في يناير 2024، تم الكشف عن سرقة أكثر من تريليون دينار عراقي من خزائن الدولة من الأموال المخصصة لضحايا تنظيم داعش الإرهابي، وتم إلقاء القبض على 34 متهما من بينهم موظفون كبار في الدولة.[117]
- في مارس 2024، تم القبض على ضابط كبير في الأمن الوطني متلبسا بتهمة الرشوة في محافظة بابل، حيث تم الاتفاق على رشوة قيمتها 15 ألف دولار أمريكي في مقابل تعيين مواطن في أحد الأجهزة الأمنية[118]، تمت الإطاحة بضابط في وزارة الدفاع برتبة عميد بعد ضبطه متلبسا بتلقي رشوة بمبلغ مليون دينار في مقابل قبول ابن لمواطن في الكلية العسكرية.[119]
- كما تم ضبط مدير شرطة الأحداث في النجف متلبسًا بجريمة الرشوة بالحصول على مبلغ ثلاثمائة ألف دينار في مقابل السماح للمشتكي بالاطلاع على الأوراق التحقيقية المُودعة في قسم شرطة الأحداث[120]، فيما تم القبض على موظف في مركز "كمرك منفذ "زرباطية الحدودي" في محافظة واسط، على خلفية اتهامه بالتلاعب في وصف بضاعة لتقليل الرسم الجمركي؛ مما أدى إلى حدوث ضرر في المال العام[121] .
- وفي ذات السياق تم أيضاً القبض على مدير أحد فروع مصرف حكومي في محافظة الأنبار على خلفية إحداثه ضرراً في أموال الجهات الحكومية التي يعمل بها، كذلك تم ضبط موظفين في وزارتي التجارة والمالية في محافظة الأنبار متلبسين بتلقي رشوة، كما تم القبض على مفوض بمكتب قسم أمن أفراد كركوك- الشؤون الداخلية، يحمل رتبة مقدم، بتهمة تلقي الرشوة أثناء أداء وظيفته، كما تم القبض على موظف في أحد المصارف الحكومية في محافظة ميسان على إثر الاستيلاء على 131 مليون دينار لأحد العملاء في المصرف، بالإضافة إلى القبض على 7 متهمين لارتكابهم جرائم تتعلق بسرقة المال العام، ورصد مخالفات في هيئتي الاستثمار والتقاعد الوطنية في محافظة كربلاء[122].
- كما تم القبض على مسؤول في المنافذ الحدودية في محافظة ميسان بعد تلقى رشوة[123]، وفي ذات السياق، كما تم الإطاحة بمدير عام سابق لدى وزارة الصناعة، تمكن من تحرير صك بقيمة مليار دينار في مقابل إعادة تكليفه مرة أخرى[124]، بالإضافة إلى ضبط المدير السابق لمحافظة كربلاء متلبساً بتلقي رشوة[125].
- فضلاً عما سبق، فقد تم القبض على 11 متهم لاعتدائهم على المال العام من خلال المخالفات في مديريات الموارد المالية والطرق والجسور والتربية في كربلاء[126]، وفي ذات السياق تمت الإطاحة بضابط

---

[117] عبدالله علي عسكر، بينهم موظفون كبار.. العراق يكشف أخطر قضية فساد بأكثر من تريليون دينار، القاهرة الإخبارية، 20 يناير 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBco

[118] في محافظ بابل... الهيئة توقع بضابطٍ كبيرٍ في الأمن الوطني متلبساً باقتراف جريمة الرشوة، هيئة النزاهة الاتحادية، جمهورية العراق،6 مارس 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBcz

[119] تعاونُ مديريَّة أمن واستخبارات الوزارة ... الهيئة توقع ضابطاً في وزارة الدفاع، هيئة النزاهة الاتحادية، جمهورية العراق،14 مارس 2024، الرابط: https://nazaha.iq/verify/index.php?url=/body.asp?field=news_arabic&id=9103

[120] 83 العراق وروسيا يكشفان التعاون بينهما لمواجهة آفة الفساد، زاكروس عربية، 21 فبراير 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBdA

[121] متاح على الرابط: https://2h.ae/evAJ

[122] متاح على الرابط: https://2h.ae/HPJm

[123] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/EPIF

[124] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/BSTM

[125] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/YVEp

[126] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/HWFl

في شرطة كركوك بعد ضبطه متلبساً بتلقي رشوة[127]، فيما تمت الإطاحة بمدير مصرف التنمية فرع ميسان لاختلاسه ٦.٧ مليار دينار[128].

فيما تم إصدار حكماً قضائياً في عدد من الدول:

- الحكم على متهم بالحبس لمدة سنتين لتزويره ملكية عقار بقيمة 60 مليار دينار[129].
- الحكم بالحبس على المدير العام للشركات العامة للسمنت العراقية على إثر تلقيه رشوة مقابل إحالة مشروع تأهيل وتطوير أحد المعامل في محافظة نينوى[130].
- الحكم بسجن أمين صندوق في دائرة ضريبية ذي قار، على إثر استغلال وظيفته من خلال الاستيلاء دون وجه حق على قرابة 500 مليون دينار[131].
- أصدرت محكمة عراقية حكماً على بحبس موظفة عراقية متقاعدة كانت تعمل في أمانة بغداد، وذلك على إثر تضخم أموالها والكسب غير المشروع[132].

كذلك تم دعوة وزير المالية السابق علي عبد الأمير علاوي لإدلاء بشهادته حول أحد قضايا الإثراء غير المشروع على حساب المال العام.[133]

كما تم الكشف عدد من وقائع الفساد من قبل هيئة النزاهة الاتحادية في العراق، من بينها:

- كشف هيئة النزاهة الاتحادية في العراق عن عدد كبير من الوقائع أبرزها، كشف الهيئة عن وجود هدر في المال العام يصل إلى 5 مليار دينار في عقد إنشاء دور سكنية لمصلحة الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل التابعة لوزارة النقل[134].
- في محافظة كركوك تم الكشف عن وجود مخالفات في عقود تجهيز أجهزة طبية لصالح دائرة الصحة في المحافظة، وبلغت قيمة العقود التي تم التلاعب فيها 10 مليار دينار[135].
- في مايو الماضي، تم الكشف عن وجود هدر في المال العام قيمته مليار دينار في مشروع نفذته الحكومة المحلية في ذي قار[136].

الأردن

شهد الأردن البدء في إجراءات التحقيق في عدد من القضايا، من بينها:

[127] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/jXcU
[128] متاح على الرابط: https://2h.ae/BeKn
[129] متاح على الرابط: https://2h.ae/ilrA
[130] متاح على الرابط: https://2h.ae/UNfG
[131] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/ryFp
[132] متاح على الرابط: https://2h.ae/eMWy
[133] متاح على الرابط: https://2h.ae/Yukn
[134] متاح على الرابط: https://2h.ae/BJEF
[135] متاح على الرابط: https://2h.ae/gIDD
[136] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/CtCB

- قررت جهات التحقيق الأردنية المعنية بمكافحة الفساد توقيف 3 موظفين في دائرة الرقابة على الشركات، 15 يوماً على ذمة التحقيق، مع الحجز على أموال نائب المنقولة وغير المنقولة فضلاً عن منعه من السفر، حيث شارك الأربعة في عملية اختلاس لما يزيد عن 2 مليون عبر إدراج قيمة الإيرادات على أنها صفر في خزينة الدولة.[137]
- قررت جهات التحقيق توقيف أحد موظفي مديرية تنمية أموال الأوقاف في محافظة معان 15 يوم على ذمة التحقيقات بعدما تم الكشف عن قيامه بتأجير العقارات الوقفية بإيصالات ملغية دون أن يتم توريدها إلى حساب أوقاف معان، وتبين اختلاسه مبلغ 20 ألف دينار.[138]
- قررت جهات التحقيق توقيف "محضر" يعمل في إحدى المحاكم النظامية 15 يوم على ذمة التحقيق بجناية الرشوة، حيث أبلغت إحدى السيدات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بطلبه رشوة منها مقابل أن يشرح على ورقة التبليغ بأن الخصم المحكوم عليه قد تبلغ بالذات دون أن يتم ذلك حقيقة.[139]
- أوقفت جهات التحقيق أحد موظفي دائرة الجمارك العامة برتبة ملازم أول 15 يوم على ذمة التحقيق بجناية الاختلاس، حيث تلاعب في عمليات استيفاء غرامات من السيارات غير الأردنية المخالفة أو متجاوزة مدة الإقامة، وكذلك صرف بطاقات دخول الحدود ومغادرتها، وتمكن من اختلاس أموال تجاوزت قيمتها 48 ألف دينار خلال مدة عمله التي لم تتجاوز الأربعة أشهر.[140]
- قرر مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد توقيف محاسب سابق في بلدية "كفر يوبا بلواء غرب اربد" لمدة أسبوعين على ذمة التحقيق، حيث أظهرت التحقيقات أنه اختلس مبلغ 93 ألف دينار خلال الفترة 2022 - 2023 من إيرادات البلدية.[141]
- قرر مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد، توقيف محكوم عليه بالسجن خمس أعوام أشغال شاقة، في قضية اختلاس جرت في أحد المراكز الطبية، لاختلاسه مليونا وخمسة وعشرين ألف دينار، بجناية غسل الأموال، حيث أكدت عملية التحقيق أنه أخفى الأموال التي اختلسها بحسابات لصالح أبنائه القصر ثم قام بنقل هذه الأموال إلى حسابه الخاص في محاولة لإظهار أنها ناشئة عن مصادر مشروعة، كما تبين قيام زوجته بإيداع جزء من المبلغ المختلس في صندوق استأجرته في أحد البنوك.[142]

فيما أصدرت السلطات القضائية أحكاماً في عدد من الوقائع على النحو التالي:

- أصدرت محكمة أردنية حكماً بالسجن 7 سنوات بالأشغال المؤقتة على رئيس لجنة زكاة أهلية تطوعية مع تغريمه 416 ألف دينار بتهمة التزوير[143]، وفي سياق متصل تم توقيف رئيس قسم الجمعيات في إحدى مديريات التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية 7 أيام على ذمة التحقيق بجنحة

---

[137] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/QFSq
[138] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/pjKG
[139] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/SyNv
[140] متاح على الرابط: https://2h.ae/TseA
[141] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/ngAX
[142] مكافحة الفساد: توقيف محكوم غسل أموال 5 أعوام، موقع عمان نت، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/Pzcx
[143] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/SLuP

الاحتيال والتزوير، حيث أظهرت التحقيقات قيامه بسحب رصيد الجمعية البالغ حوالي 15 ألف دينار.[144]

- في مارس 2024، أصدرت السلطات القضائية في الأردن حكما ضد محاسب يعمل بإحدى المراكز الصحية بالسجن لمدة خمس سنوات بعد أن اختلس مبلغ مالي قدره مليونا وخمسة وعشرين ألف دينار.[145]
- في مارس 2024، صدر حكم في قضية التلاعب بـ "كوبونات البنزين والديزل" بالسجن بالأشغال المؤقتة لمدة 10 سنوات على اثنين من المتهمين "الرئيسيين" بتهمة الاختلاس، وعلى ثمانية متهمين آخرين بالسجن من اربع الى ثمانية شهور بتهمة الإهمال الوظيفي.[146]
- كما قضت محكمة أردنية مختصة بجنايات الفساد لدى محكمة بداية عمان حبس موظفين حكوميين لتزوير شهاداتهم العلمية لتحسين وضعهم الوظيفي لدى أمانة عمان الكبرى، ووضعتهما 10 سنوات وتغريمهم مبلغ مالي.[147]

اليمن

شهدت اليمن البدء في إجراءات التحقيق في عدد من القضايا من بينها:

- إحالة 12 مسؤولا إلى نيابة الأموال العامة على ذمة قضايا فساد، تقدر بـ 5.6 مليار ريال و2.6 مليون دولار، ووجهت إليهم اتهامات بالكسب غير المشروع، وتعارض المصالح، وغسل العائدات الإجرامية في أرصدة بنكية بما يزيد عن 25 مليون دولار، وتهريبها خارج اليمن[148] ،
- بدأت جهات التحقيق في 27 مايو الماضي عملية التحقيق مع أربعة مسؤولين على خلفية وقائع فساد مالي، بعد إحالة الوقائع إلى النيابة من قبل هيئة مكافحة الفساد، التي أقرت الحجز على الأموال والممتلكات الخاصة بالمتهمين، مع استكمال التحقيقات في كافة الوقائع والقضايا ذات الصلة[149].
- في يناير 2024، قامت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن باستدعاء وزير التعليم العالي للتحقيق معه على خلفية تهم بالفساد المالي تتعلق بمناقصة خاصة بتجهيز عدد 12 كلية في اليمن تصل قيمتها الى 60 مليار دولار.[150]

---

144 متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/eTSC
145 هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، السجن خمس سنوات محاسب بأحد المراكز الصحيّة اختلس مليون دينار،27 مارس 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBbS
146 خالد العجارمة،السجن 10 سنوات المختلسين أحدهما عربي في قضية كوبونات المحروقات بوزارة الشباب،27 مارس 2024، متاح على الرابط: https://tinyl.io/BBbY
147 متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/TuoA
148 متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/IzBP
149 متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/plys
150 لفساد يضرب القلب التعليمي: استدعاء وزير التعليم العالي في العاصمة عدن للتحقيق، العين، 3 يناير 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBW6

- في يناير 2024، أحالت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 18 متهما إلى نيابة الأموال في وقائع فساد مالي تمثلت في قضايا فساد جسيمة كالرشوة والإخلال بواجبات الوظيفة بحجم ضرر تجاوز 288 مليون ريال يمني.[151]

في الوقت ذاته، شهد النصف الأول من العام الجاري تجاهلاً لعدد من القضايا التي تم إثارتها في اليمن، ومن بينها:

- كشفت تقارير أن مبالغ شهرية تقدر بـ 19 مليون دولار تذهب إلى حسابات عدد من القادة الحوثيين، أبرزهم محمد علي الحوثي، وعبد الكريم الحوثي، وأبو علي عبد الله الحاكم رئيس الاستخبارات العسكرية في ، وأحمد حامد مدير مكتب مجلس الحكم، حيث جرى إنفاق ما يزيد عن 132 مليون دولار من حساب المؤسسة العامة للاتصالات تحت مسميات شراء أجهزة ومعدات وبناء أبراج توسعة تغطية الشبكات، فيما لم يتم تنفيذ أي منها، كما يذكر أنه تم إنفاق ما يزيد عن 188 مليون مقابل شراء نفس الأجهزة والمعدات، ومن ذات الجهة، نهاية العام الماضي، إلا أن تلك الأجهزة لم تصل، وفسر حينها مسفر النمير وزير الاتصالات، وصادق مصلح، المدير العام للاتصالات، بأن الحكومة اليمنية قامت بحجز ومصادرة تلك الأجهزة والمعدات في المنافذ الجمركية لديها.[152]
- فيما كشفت تقارير صحفية محلية في اليمن، عن مخطط لقائد جماعة الحوثي، عبد الملك الحوثي، لإنشاء شبكة مالية سرية لغسل الأموال وتمويل أنشطته، وتتكون الشبكة من عشرة قياديين حوثيين يتولون مهام مزدوجة تجمع بين الأمن والاقتصاد، بهدف السيطرة الكاملة على الاقتصاد اليمني والتهرب من العقوبات الدولية المفروضة على الجماعة.[153]
- وفي سياق الأزمة السياسية الممتدة في اليمن، هاجم رئيس حكومة عدن أحمد عوض بن مبارك المجلس الانتقالي في جنوبي اليمن، واتهم المجلس بأنه يستخدم الكهرباء كغطاء لعمليات نهب وسرقة الأموال، وأشار إلى أن هناك عمليات كسب غير مشروع تصل إلى قرابة مليار دولار تحت مسمى شراء وقود للكهرباء، من خلال إبرام صفقات لشراء الوقود بـ 750 دولار للطن، بينما لا يتجاوز سعر الطن في الحقيقة 300 دولار، الأمر الذي يكشف عمق الأزمة السياسية في اليمن، وتأثيرها المباشر على حقوق المواطنين في اليمن، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية منها.[154]

فلسطين

تجاهلت السلطة المعنية في فلسطين اتخاذ أي إجراءات بشأن عدد من وقائع الفساد والممارسات غير المشروعة، والتي من بينها:

---

[151] هيئة مكافحة الفساد تحيل 18 متهماً إلى النيابة في قضايا فساد جسيمة، المركز الوطني للمعلومات، 22 يناير 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBWA

[152] قيادات حوثية تنهب المليارات من موارد الاتصالات - أبرزهم الحاكم وحامد والحوثي، مأرب برس، 6 مايو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/xeWj

[153] متاح على الرابط التالي:

[154] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/NTkV

- تمكنت وحدة الرقابة الميدانية والتفتيش في وزارة النقل، في مايو الماضي، من ضبط 18 مركبة حكومية في عدد من المحافظات، واحتجزتها ضمن متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بضبط استخدام المركبات الحكومية بعد انتهاء فترة العمل الرسمي، والتأكد من مبيتها في الأماكن المخصصة لها، الأمر الذي يأتي في سياق محاولات ضبط استخدام المركبات الحكومية التي تقع ضمن المال العام الفلسطيني.[155]
- في مارس 2024، تم تعيين محمد مصطفى في منصب رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد، وهو أحد أكبر رجال الأعمال الفلسطينيين، وتُثار حوله الكثير من شبهات الفساد خلال الفترة التي شغل بها منصب رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني.[156]
- كما ورود معلومات متواترة خلال النصف الأول من عام 2024 تفيد بدفع الاسر الفلسطينية آلاف الدولارات كرشاوى لسماسرة من الجانبين المصري والفلسطيني من أجل الهروب إلى مصر على خلفية العدوان الإسرائيلي على غزة.[157]

تركيا

حققت السلطات القضائية في يناير 2024 مع عمدة ديار بكر "باغلار حسين بيوغلو" ونائبه المعتقل "صديق أيجيل" و"فرات كيليش" بتهمة تلقي رشوة من رجل أعمال مقابل تأدية بعض الخدمات الخاصة.[158]

فيما ألقت السلطات التركية القبض على 41 شخص، بينهم أطباء، بتهمة تحقيق مكاسب غير مشروعة عن طريق نقل الأطفال إلى أجنحة الأطفال حديثي الولادة في المستشفيات الخاصة وارتكاب مخالفات هناك، حيث تم تفتيش 6 مستشفيات، وتبين أن رسوم الليلة الواحدة بلغت 8 آلاف ليرة تركية، كما تبين أن أطباء وممرضين تابعين لمركز اتصالات الطوارئ حصلوا على رشى مقابل تحويل الأطفال إلى وحدات العناية المركزة في المستشفيات الخاصة، بالإضافة إلى تزوير السجلات الطبية وتجاهل الحالات الطارئة.[159]

وفي سياق أزمة المهاجرين في تركيا، والاتجاه العام الذي يدعو إلى ترحيلهم، تم إلقاء القبض على شبكة تقوم ببيع الجنسية التركية على خلاف الإجراءات المتبعة، بأسعار أقل مما تقوم به الحكومة، عند طريق تسهيل الحصول على عقار أو إقامة أو الاستثماري العقاري الوهمي بما يسهل على المهاجرين إمكانية الحصول على الجنسية.[160]

---

[155] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/oDir
[156] 76 فاسد يَخلف فاسدا.. عباس ينوي تعيين محمد مصطفى بدلا د محمد اشتية، الشاهد، 13 مارس 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBc6
[157] Palestinians desperate to flee Gaza pay thousands in bribes to 'brokers', link: https://tinyl.io/BBcN
[158] Diyarbakır Bağlar Belediyesi'nde rüşvet soruşturması: Belediye Başkanı Hüseyin Beyoğlu'nun 10 yıl hapsi isteniyor, 16 Jan.2024, available on: https://tinyl.io/BBb3
[159] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/Rwya
[160] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/HBuF

كذلك تم القبض على ضباط شرطة في تركيا، بعد أن اتخاذ إجراءات ضد شقيق نائب رئيس بلدية من حزب العدالة والتنمية، الذي تسبب في حادث مروري وهو في حالة سكر، وذلك في يونيو الماضي.[161]

في أبريل 2024، قامت السلطات التركية بإلقاء القبض على مأمور ضرائب، لطلبه رشوة قدرها 40 ألف ليرة من أحد المواطنين في مقابل انها تعاملات ضرائب خاصة به.

بالإضافة إلى كشف مسؤول سابق في بلدية إسطنبول، عن تلقيه مبلغ مالي بشكل غير الشرعي لتمويل حملته الانتخابية، حيث أظهرت وثائق تلقيه 32 مليون ليرة تركية من أحد المقرضين، حيث قام رجل أعمال في هاتاي بتحويل مبلغ مالي لصالح حملة للطفي سافاش، وطلب استرداد الأموال في وقت لاحق، ثم تم إعادة المبلغ الذي تم تحويله إلى البلدية بعد 14 يوماً، وزعم أن الفوائد على الأموال تم دفعها من قبل شركات المقاولات، وتثير هذه الوقائع تساؤلات حول نزاهة العملية الانتخابية في تركيا وتأثيراتها على النظام السياسي ومكافحة الفساد.[162]

إيران

بينما أصدرت محكمة إيرانية حكماً بالسجن ثلاث سنوات على وزير الزراعة السابق جواد ساداتي نجاد، على خلفية إدانته في قضية فساد واسعة تتعلق باستيراد مدخلات ماشية إلى إيران، وأدين فيها إلى جانب الوزير السابق 10 مسؤولين آخرين، وكان ساداتي نجاد قد شغل منصب وزير الزراعة في إيران خلال الفترة ما بين أغسطس 2021 إلى إبريل 2023، ثم تقدم باستقالته بعد الكشف عن القضية.[163]

صدرت عدد من الممارسات التي يتجاهل من خلالها المسؤولين والجهات المعنية تعزيز سيادة القانون، ومن بين أبرز هذه الممارسات:

- أصدر المرشد الإيراني علي خامنئي قراراً بتخفيف حكم الإعدام بحق "بابك زنجاني" إلى السجن، وهو الاقتصادي الذي تصفه الصحف الإيراني بأنه "أكبر مفسد اقتصادي"، وترجع فترة تواجد "زنجاني" إلى فترة حكم الرئيس الأسبق أحمدي نجاد، من خلال تواجده في وزارة النقط الإيرانية، وعمل القوي على الالتفاف على العقوبات الأمريكية، وهو الحكم القرار الذي جاء بعد 9 سنوات من الحكم بإعدامه دون أن يتم تنفيذ الحكم، ليتم تخفيفه في نهاية الأمر إلى السجن 20 عام.[164]
- كذلك على الرغم من اعتراف خطيب جمعة طهران كاظم صديقي بارتكاب مخالفات مالية من خلال الاستيلاء غير المشروع على بعض الأراضي لنفسه ولأفراد أسرته، إلا أن المتحدث باسم السلطة القضائية في طهران، أعلن في أبريل الماضي عن إعادة الأراضي إلى حوزته بعد حالة الجدل الكبيرة التي أثيرت في

[161] متاح على الرابط: https://2h.ae/MQKk
[162] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/VyAl
[163] سجن وزير إيراني سابق في قضية فساد، سكاي نيوز عربية، 16 مايو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/GwJq
[164] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/zKgZ

إيران، ثم ظهر الخطيب مرة أخرى وشن هجوماً قوياً على منتقدياً ووصفهم بأنهم يريدون جعله حجه من أجل ضرب النظام في إيران، كما وصف الواقعة بأنه حدثت "سهواً دون قصد".[165]

- في مارس 2024، نشرت وثائق تفيد بتورط رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الإيرانية في تهم فساد تتعلق بانتزاع أراضٍ حكومية، وتسجيلها باسمه واسم أولاده.[166]

جزر القمر

ألقت السلطات الأمنية في جزر القمر في 2 مايو الجاري، القبض على وزير الداخلية الأسبق محمد داود "كيكي"، وبدأت جهات التحقيق في إجراءات محاكمته بتهم تعريض أحد رجال الأمن للخطر أثناء ممارسته لواجباته، وخطف أحد رجال الأمن، وسرقة معداته ومصادرته دون وجه حق.[167]

كما ألقت السلطات الأمنية في جزر القمر القبض على مدير مكتب وزير العدل في فبراير الماضي، ووجهت إليه تهم عديدة من بينها الاختلاس واستغلال النفوذ وتضارب المصالح، في صفقة شراء حافلات صغيرة لجامعة جزر القمر، كانت أحد أنماط التعاون بين وزارة المالية في جزر القمر، وبين دولة الكويت، حيث تمكن من منح العقد بشكل غير قانوني إلى أحد الشركات التي تعود ملكيتها إلى أحد أفراد عائلته.[168]

فيما كشفت تقارير محلية في صحف جزر القمر عن إبلاغ مواطن عن تقديم رشوة إلى الأمين العام لوزارة الخارجية في جزر القمر من أجل الحصول على تأشيرات "شنجن"، الأمر الذي جاء ضمن سلسلة من الشكاوى التي تقدم بها المواطنين حول سياسات وممارسات العاملين في الخارجية في جزر القمر، إلا أنه لم يكن هناك تحرك للتعامل الإيجابي مع الأمر.[169]

إسرائيل

أدانت محكمة إسرائيلية في يناير الماضي، أري هارو، الرئيس السابق لطاقم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بمخالفتي الاحتيال وخيانة الأمانة، جاء ذلك على خلفية اتهامه ببيع مزور لشركة استشارات كانت بملكيته، قبل تعيينه رئيسا لطاقم مكتب رئيس الحكومة، في العام 2014، وكذلك بموجب اعترافه في إطار صفقة مع النيابة العامة، ليكون شاهد ملك في ملفي الفساد 1000 و2000 ضد نتنياهو، ومن ثم حُكم على هارو بعقوبة مخففة تتمثل في العمل في خدمة الجمهور لستة أشهر، إضافة إلى غرامة بمبلغ 700 ألف شيكل.[170]

---

[165] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/jhyy
[166] عاد السالمي، »انتزاع أراضٍ« تسلط الضوء على فساد مقربين من خامنئي، 19 مارس 2024، متاح على الرابط التالي: https://tinyl.io/BBbB
[167] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/dydj
[168] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/UIfi
[169] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/svVF
[170] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/jtfD

وفي مايو قامت الوحدة الوطنية لمكافحة الجريمة الاقتصادية في وحدة "لاهاف 433"، بالتعاون مع سلطة الضرائب، بالقبض على 13 مشتبهاً به في تل أبيب، بشبهات ارتكاب جرائم خطيرة مرتبطة بالفساد، غسيل الأموال وتزوير فواتير وهمية.[171]

جيبوتي

كشفت صحف محلية في جيبوتي عن قيام السلطات الأمنية بالقبض على المدير السابق لهيئة السكان والأسرة، في مارس 2024، وهي الهيئة المسؤولة عن إصدار بطاقات الهوية وغيرها من الوثائق ذات الصلة، على خلفية اتهامه بتلقي مبالغ مالية كرشوة مقابل تزوير مرسوم رئاسي من أجل تقديم بطاقة الهوية الجيبوتية لعدد من الأشخاص الأجانب، ما يعتبر أحد أشكال الكسب غير المشروع، ثم تم إحالته على التحقيق، إلا أن جهات التحقيق أفرجت عنه على ذمة القضية، وما تزال التحقيقات جارية في الأمر.[172]

كشفت صحف محلية في جيبوتي عن واقعة اختلاس للمال العام من قبل عدد من أفراد أسرة الرئيس إسماعيل عمر جيله، من البنك المركزي مباشرة، وأشارت التقارير الصحفية إلى أن المبالغ المالية التي تم اختلاسها تصل إلى 20 مليون دولار، وكانت هذه المبالغ في الأصل قد تم تحويلها من اليابان وفق الاتفاق الخاص بالقاعدة العسكرية اليابانية هناك، إلا أن أحد أفراد أسرة إسماعيل جيله أجبر مسؤول في البنك المركزي على تحويل هذه المبالغ إلى أحد البنوك في الخارج، على الرغم من إخطار الرئيس بالأمر، إلا أنه لم يمنعه، ما اضطر المسؤول إلى الاستجابة، وعلى ذلك لم يتم التحقيق في الأمر.[173]

عمان

خلال الفترة الماضية ظهر على منصات التواصل الاجتماعي شكاوى من حجم الفساد الكبير المتواجد في سفارات الدول الأجنبية في سلطنة عمان، وسط إشارات إلى أن هناك مسؤولين من دولة عمان في هذه الوقائع، أحد هذه الوقائع في سفارة الصومال، وأشارت تقارير إلى أن من بين المخالفات التي وقعت إساءة استخدام السلطة، وأنشطة احتيالية، ومزادات العقارات غير المصرح بها، والإضرار بسمعة السفارة بالإضافة إلى ذلك، فضلاً عن اختلاس لأموال مقدمة كمنحة أو تبرع من سلطنة عمان[174]، والأخرى في سفارة ليبيا، تتحدث وجود عمليات تزوير في فواتير الشحن وفي تذاكر السفر والفواتير الخاصة بالعلاج والأدوية، الأمر الذي يرجح أنه لا يمكن أن يتم دون مشاركة مسؤولين في عمان[175]، إلا أنه حتى الوقت الراهن لم تشير دولة عمان إلى أي تفاصيل أخرى حول المخالفات التي وقعت، ومدى وجود مسؤولين من دولتها ضمن الأمر.

[171] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/Kglr
[172] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/SgFH
[173] متاح على الرابط: https://2h.ae/uaWt
[174] متاح على الرابط:
[175] متاح على الرابط: https://2h.ae/rIRb

مصر

في 11 يناير 2024، تم القبض على رئيس شركة مياه الشرب والصرف الصحي بأسوان وآخرين لتلقيه رشوة من الجمعية التعاونية الإنتاجية للإنشاء والتعمير بأسوان، مقابل إنهاء إجراءات إسناد مناقصات أعمال إنشاء خط مياه بمحطة مياه "النصراب" وقاعة التدريب بمحطة مياه فريال بمحافظة أسوان[176].

في 4 فبراير 2024، عقد اجتماع بين وزير الرياضة، ولجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب، للوقوف على شبهات فساد ببعض الملاعب بالقليوبية التي تهالكت تماما وساءت حالتها في غضون شهور قليلة من انشائها.[177]

وفي 7 مارس 2024، تم إلقاء القبض على تشكيل عصابي لعدد من العاملين في قطاع الطيران المدني، ووجهت إليهم اتهامات من بينها الاتجار غير المشروع في النقد الأجنبي، والإضرار بالمال العام، حيث بدأ المسؤولون في اختلاس العملات الأجنبية المسددة من قبل المسافرين والتي بلغت قيمتها مليون دولار، ثم إيداعها الخزينة بالعملة المحلية، وذلك بعدما تم بيعها في السوق السوداء والحصول على مكاسب بشكل غير مشروع.[178]

كذلك في 10 مارس 2024، أعلنت هيئة الرقابة الإدارية في مصر عن ضبط عدد من مسؤولي التضامن الاجتماعي بسبب ارتكاب مخالفات من بينها التزوير وتسهيل الاستيلاء على المال العام فضلاً عن استغلال الإعفاءات والامتيازات المقررة لذوي القدرات الخاصة لتسهيل إجراءات استيراد سيارات خاصة لغير المستحقين[179].

قضت محكمة مصرية في 9 أبريل 2024، بمعاقبة مستشار وزير التموين بالسجن 18 عاما مع تغريمه 1.580 مليون جنيه مصري و14 ألف دولار أميركي فضلاً عن عزله من منصبه، ومصادرة الأموال والأصول العقارية الناتجة عن عمليات الكسب غير المشروع التي ثبت حصولها وفق لائحة الاتهام، كذلك قضت بمعاقبة آخرين أحدهم مدير عام مكتب رئيس إحدى شركات السكر بالسجن 7 سنوات، وأصحاب شركات خاصة بالسجن 10 سنوات بتهمة التربح وحجب السلع عن الأسواق[180].

قضت محكمة جنايات القاهرة، في 30 أبريل 2024، برفض الطلب المقدم عن 20 مسؤول في شركة مصر للطيران -أحد الشركات التابعة لوزارة الطيران المدني-، بإلغاء قرار التحفظ على أموالهم، على خلفية الاتهام بارتكاب جرائم الاتجار بالعملة والاختلاس والتربح والإضرار بالمال العام، وأيدت المحكمة قرار التحفظ على

[176] متاح على الرابط: https://tinyl.io/BBa5
[177] متاح على الرابط: https://tinyl.io/BBaA
[178] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/tTRK
[179] متاح على الرابط: https://2h.ae/OlsG
[180] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/YLKG

الأموال، وكانت هيئة الرقابة الإدارية، قد أعلنت في مارس الماضي، القبض على 18 مسؤول بالشركة، ثم تم القبض على مسؤولين آخرين.[181]

قضت محكمة جنايات القاهرة في 23 يونيو 2024، بالسجن المشدد 10 سنوات على رجل الأعمال مجدي راسخ -صهر الرئيس الأسبق حسني مبارك-، ورجل أعمال آخر، وذلك على خلفية اتهامهم بقضية "فساد الغاز"، مع براءة رجل أعمال ثالث في القضية، حيث وجهت جهات التحقيق إليهم اتهامات بأنهم خلال الفترة من 1 يوليو 2010 وحتى 29 يناير 2019، وبصفتهم رؤساء مجلس إدارة شركة ناشيونال غاز والممثلين القانونيين لها، أخلوا عمدا بتنفيذ بعض الالتزامات التي يفرضها عليهم عقد المقاولة المبرم في 1 يناير 1999 بين الشركة التي ترأسوها والهيئة العامة للبترول.[182]

الجزائر

بلغ عدد وقائع الفساد المرصودة في دولة الجزائر خلال الفترة المشمولة بالتقرير 6 وقائع، تجاهلت السلطات الجزائرية واقعة واحدة منها بشكل كامل ولم تتخذ أي إجراءات حيالها، وهي الواقعة المتعلقة بالمقطع المصور الذي انتشر على مواقع التواصل في يونيو 2024 لحديث دار بين لاعبين معروفين في الجزائر، أكدا فيه حصول فساد كبير في مباريات البطولة الجزائرية لكرة القدم، وهو ما أثار جدلاً عارماً في البلاد[183].

في حين أجرت السلطات الجزائرية تحقيقات في ثلاث وقائع فساد تم الكشف عنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هم: الواقعة المتعلقة بتسلل شاب جزائري في يناير 2024 في عجلة طائرة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية بمطار وهران الدولي في رحلتها المتجهة إلى مطار جنوب باريس بهدف الهجرة غير النظامية والتي حملت السلطات القضائية أفرادا من الشرطة ومسؤولين بالمطار المسؤولية عنها[184]، إضافة إلى الواقعة المتعلقة بورود معلومات حول شبهة فساد على مستوى الاتحاد الجزائري لكرة القدم، تتعلق بتورط عدد من المسؤولين في إبرام عقود وصفقات بغرض منح امتيازات غير مبررة للغير، نتج عنها تبديد للمال العام بالاتحاد الجزائري لكرة القدم والخزينة العمومية، ما دفع السلطات القضائية في نهاية يونيو 2024 إلى فتح تحقيق قضائي ضد 14 مسؤول سابق في الاتحاد الجزائري لكرة القدم بتهمة تهديد المال العام[185]، علاوة على الواقعة المتعلقة بورود معلومات حول تواطئ مجموعة أشخاص في قضايا فساد مالي تتعلق بتهريب عائدات مالية متحصلة من أنشطة غير قانونية إلى خارج البلاد، وهو ما دفع السلطات القضائية في شهر

[181] التحفظ على أموال 20 مسؤولاً في شركة مصر للطيران بتهمة الاختلاس والاتجار بالعملة، العربي الجديد، 30 أبريل 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/LzRN
[182] محكمة مصرية تقضي بسجن صهر مبارك 10 سنوات بقضية "فساد الغاز"، العربي الجديد، 23 يونيو 2024، متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/kPuH
[183] بيع مباريات بالجزائر.. فيديو بين لاعبين يفجر فضيحة!، العربية، 12 يونيو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BANc
[184] تهريب شاب في عجلة طائرة إلى فرنسا يكشف حجم الفساد في الجزائر، العرب، 5 ابريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BANZ
[185] الفاف: فتح تحقيق قضائي ضد 14 متهماً في قضايا فساد ، الإذاعة الجزائرية، 1 يوليو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BANP

يونيو 2024 إلى فتح تحقيقًا مع 8 أشخاص مشتبه بهم بتهم غسل الأموال، أفضت التحقيقات إلى إيداع 5 متهمين الحبس المؤقت، ووضع 3 تحت الرقابة القضائية لحين انتهاء إجراءات محاكمتهم.[186]

وخطت السلطات الجزائرية خطوات متقدمة في مساءلة مرتكبي جرائم الفساد وأصدرت أحكامًا قضائية في واقعتين من الوقائع المرصودة، هما: الواقعة التي واجه فيها وزير المؤسسات المصغرة السابق نسيم ضيافات عدة تهم تضمنها قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، من بينها التبديد العمدي والاستعمال على نحو غير شرعي لممتلكات وأموال عمومية، ومنح امتيازات غير مبررة للغير، و جنحة اساءة استغلال الوظيفة بشكل متعمد على نحو يخرق القوانين والتنظيمات، وتبييض أموال، والحصول على امتيازات غير مبررة، والتي قضت فيها السلطات القضائية في فبراير 2024، بسجن الوزير السابق ضيافات نسيم لمدة 5 سنوات، وغرامة مالية، بعدما ثبت تورطه في قضايا فساد مالي[187]، إضافة إلى الواقعة التي واجه فيها 60 متهما من بينهم رجل الأعمال المعروف عبد المالك صحراوي، والمدير السابق لبنك الجزائر الخارجي، إبراهيم س، عدة تهم فساد تتعلق بتبديد أموال عمومية واستعمالها على نحو غير شرعي، على خلفية اتهامهم بمنح قروض وعقود امتياز تحت غطاء تشجيع الاستثمار بما يضر المصلحة العامة في مشروعات وصفقات عمومية كبيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2015، والتي قضت فيها السلطات القضائية في أبريل 2024 بسجن المتهمين لمدد تتراوح ما بين السجن المؤبد والسجن لمدة ثلاث سنوات.[188]

تونس

بلغ عدد وقائع الفساد المرصودة في دولة تونس خلال الفترة المشمولة بالتقرير 7 وقائع، باشرت السلطات القضائية إجراءات التحقيق حيال أربع وقائع منهم، كانت الواقعة الأولى تتعلق بورد معلومات تفيد بتورط مدير إدارة المؤسسات الكبرى بالإدارة العامة للأداءات (وزارة المالية)، ومدير مالي بإحدى الشركات التابعة لأحد رجال الأعمال التونسيين، في ارتكاب جرائم جبائية وجمركية وغسل الأموال والارتشاء بعد ثبوت تلقيهما عطايا وهدايا، وهو ما دفع النيابة العامة في فبراير 2024 إلى إصدار قرار يقضي باعتقال المتهمين وإخضاعها للتحقيق والمحاكمة[189]، في حين كانت الواقعة الثانية تتعلق بالاتهامات التي وجهت لوزير سابق للصناعة ومدير عام سابق بشركة فسفاط قفصة وثلاثة رجال أعمال ينشطون في مجال نقل الفسفاط في قضايا فساد، وهو ما دفع السلطات القضائية إلى إحالة المتهمين للمحاكمة بتهم تتعلق باستغلال موظف عمومي لصفته الرسمية لتحقيق فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره والإضرار بالمصلحة العامة[190]، بينما كانت الواقعة الثالثة ذات صلة بالمعلومات التي أفادت بتورط ثلاثة مسؤولين يعملون في بنك عمومي في تونس في شبهات فساد مالي وغسيل أموال، ما قاد السلطات القضائية في يونيو 2024 إلى إصدار أمر بالقبض على المتهمين الثلاث واحالتهم للمحاكمة بتهم الفساد المالي والقيام بأنشطة مالية غير شرعية تتعلق بغسيل

186 النيابة الجزائرية تقدم 8 أشخاص أمام القضاء بتهم تهريب أموال الفساد للخارج، القدس، 24 يونيو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BANi
187 السجن 5 سنوات للوزير الجزائري السابق نسيم ضيافات في قضية فساد وتبرئة زوجته،RT، 14 فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAN2
188 الجزائر: دفعة جديدة من وجهاء النظام أمام القضاء بتهم «فساد»، الشرق الأوسط، 17 ابريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BANA
189 اعتقال موظفين كبيرين بوزارة المالية التونسية بشبهة فساد، الشرق الأوسط، الشرق الأوسط، 21 فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAPE
190 قضية نقل الفسفاط بطاقات إيداع بالسجن ضد مسؤولين سابقين ورجال أعمال، المغرب، 11 يوليو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAPS

الأموال[191]، وتمثلت الواقعة الرابعة في الاتهامات التي وجهت لمدير مكتب زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي والمتعلقة بتبييض وغسيل الأموال والفساد المالي، والتي اتخذت السلطات القضائية حيالها قرارا بإحالة المتهم الى المحاكمة الجنائية في مايو 2024 بتهم الفساد المالي.[192]

وخطت السلطات القضائية في تونس خطوات متقدمة في مساءلة مرتكبي جرائم الفساد وأصدرت أحكامًا قضائية في ثلاث وقائع من الوقائع المرصودة، كانت الواقعة الأولى ذات صلة بالقضية التي واجه فيها زعيم حركة النهضة الإخوانية راشد الغنوشي اتهامات بتلقي تمويل أجنبي في إطار تمويل حملة انتخابيّة، بما يعد من قبيل الفساد المالي، والتي أصدرت السلطات القضائية فيها حكمًا مطلع شهر فبراير 2024 بسجن زعيم حركة النهضة الإخوانية راشد الغنوشي لمدة 3 سنوات بتهمة تلقي تمويل أجنبي.[193]

وكانت الواقعة الثانية متعلقة بالقضية التي واجه فيها عدد من المسؤولين بشركة فسفاط قفصة اتهامات تفيد بتورطهم في قضايا فساد مالي، والتي أصدرت السلطات القضائية فيها حكمًا في شهر فبراير 2024 بالسجن لمدد تتراوح ما بين 4 سنوات و8 سنوات ضد ستة مسؤولين سابقين بشركة فسفاط قفصة التونسية وبحق 3 من أصحاب شركات نقل الفسفاط بتهم الفساد المالي.[194] في حين كانت الواقعة الثالثة والأخيرة ذات صلة بالقضية التي واجه فيها وزير البيئة الأسبق نذير حمادة اتهامات تتعلق بتورطه في جرائم الفساد المالي والإداري أثناء إشرافه على الوزارة، والتي قضت فيها السلطات القضائية في يونيو 2024 بسجن الوزير الأسبق لمدة عامين اثنين.[195]

المغرب

بلغ عدد وقائع الفساد المرصودة في دولة المغرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير 9 وقائع، تجاهلت السلطات المغربية واقعة واحدة منها بشكل كامل ولم تتخذ أي إجراءات حيالها، وهي الواقعة المتعلقة بورود معلومات صادرة عن مؤسسات حقوقية في شهر أبريل 2024 مستندة الى تقارير رسمية تفيد بتورط عدد من قادة الأحزاب السياسية في المغرب في قضايا فساد مالي تتعلق بتبديد واختلاس أموال عمومية[196]، كما اكتفت السلطات المغربية بالكشف عن واقعة أخرى دون اتخاذ إجراءات ناجزة لتحقيق العدالة، وهي المتعلقة بالمعلومات التي تفيد بتورط نائبين برلمانيين في قضايا فساد مالي، والتي أصدرت المحكمة الدستورية حيالها قرارا في يناير 2024 يقضي بتجريد النائبين البرلمانيين من عضويتهما بالبرلمان تمهيدا لمحاكمتهما على خلفية متابعته في قضايا فساد.[197]

---

[191] بتهمة شبهات فساد مالي وغسيل أموال.. الاحتفاظ بإطارات جديدة ببنك عمومي، الرأي الجديد، 5 يونيو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAPV
[192] فساد إخوان تونس.. مدير مكتب الغنوشي إلى «الجنايات»، العين الإخبارية، 30 مايو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAPn
[193] تونس.. الحكم بالسجن 3 سنوات على راشد الغنوشي بتهمة تلقي حزبه تمويلًا من طرف أجنبي، يورو نيوز، 1 فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAOV
[194] القضاء التونسي يدين ستة مسؤولين في قضايا فساد، مدار، 27 فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAP7
[195] في قضية فساد عامان سجنا لنذير حمادة، الشروق، 8 يونيو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAPd
[196] من يحمي قادة الأحزاب "المتلهفين للفساد والريع والرشوة"؟، بديل، 6 ابريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATT
[197] المغرب يفتح حملة اعتقالات مسؤولين لإيقاف نزيف الفساد، صوت المغرب، 4 يناير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAT8

واتخذت السلطات في المغرب قرارا بالقبض على عدد من المتهمين في أربعة وقائع فساد، كانت الواقعة الأولى تتعلق بالمعلومات التي تفيد بتورط رجل الأعمال مروان المبروك في ارتكاب جريمة فساد مالي تتعلق بـ شبهة استغلال خصائص الوظيف لتحقيق فائدة لا وجه لها والإضرار بالإدارة، وهو ما دفع السلطات القضائية في المغرب في فبراير 2024 إلى إصدار قرار بالقبض على المتهم ومحاكمته بتهمة استغلال خصائص الوظيف لتحقيق فائدة لا وجه لها والإضرار بالإدارة،[198]، كانت الواقعة الثانية ذات صلة بالمعلومات الواردة إلى النيابة العامة التي تفيد بتورط موظف من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في قضايا الرشوة والاستيلاء على مبالغ مالية مقابل منحه بعض التراخيص، والتي أصدرت الجهات القضائية حيالها في يونيو 2024 أمرا باعتقال المتهم بعدما تم ضبطه متلبسًا بتلقي رشوة مالية بقيمة 3000 درهم، تمهيدا لمحاكمته بتهم الفساد المالي.[199]وكانت الواقعة الثالثة ذات صلة بالاتهامات الموجهة ضد مدير ديوان وزير العدل السابق التي تفيد بتورطه في جرائم النصب والاحتيال واستغلال النفوذ وتلقي رشوة قدرها 30 مليون سنتيم، والتي أصدرت السلطات القضائية في أبريل 2024 بشأنها أمرا باعتقال المتهم قبل مغادرته البلاد للتحقيق معه فيما نسب إليه من اتهامات[200]، في حين كانت الواقعة الرابعة ذات صلة بالمعلومات التي وردت من مشتكية تعمل بإحدى الفنادق تفيد بتلقي عميد شرطة مبلغ مالي على سبيل الرشوة قدره 10.000 درهم، وهو ما دفع السلطات القضائية إلى إصدار أمر بالقبض على المتهم في شهر يونيو 2024 في حالة تلبس وإحالته للمحاكمة بتهم الرشوة.[201]

فضلًا عن ذلك، باشرت السلطات القضائية إجراءات التحقيق حيال واقعة واحدة فقط من وقائع الفساد المرصود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي الواقعة المتعلقة بتورط 3 من رجال الشرطة في قضية فساد مالي، والتي أحالت الجهات القضائية فيها المتهمين الثلاثة في أبريل 2024 للتحقيق بتهمة إفشاء السر المهني والمشاركة في الرشوة.[202]

وخطت السلطات القضائية في المغرب خطوات متقدمة في مساءلة مرتكبي جرائم الفساد وأصدرت أحكامًا قضائية في واقعتين من الوقائع المرصودة، كانت الواقعة الأولى متعلقة بالقضية التي واجه فيها مسؤولين أمنيين اتهامات بتلقي رشوة من شركة كورية جنوبية متخصصة في صنع شاحنات للضخ الذاتي للمياه، والتي قضت السلطات القضائية فيها في مايو 2024 بسجن المتهمين لمدد تتراوح ما بين أربعة سنوات ونصف، وعشرة أشهر على خلفية تورطهم في تلقي قضايا رشوة[203]، بينما كانت الواقعة الثانية متعلقة بالقضية التي واجه فيها مسؤولين في جهاز الدرك الملكي اتهامات بتورطهم في قضايا فساد ورشوة وابتزاز، والتي قضت

198 فتحية سعادة، في رصيده قضايا "فساد مالي" بطاقة إيداع ثالثة بالسجن في حق مروان المبروك، جريدة المغرب، 16 فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATE لا

199 الرشوة تقود موظف بـ ONEE إلى السجن، كش24، 18 يونيو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATd

200 اعتقال مستشار وزير سابق بسبب اتهامات بتلقي رشوة قدرها 30 مليون سنتيم، اخبارنا، 30 ابريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATe

201 مراكش ..كمين "رشوة" يوقع بعميد شرطة بكيليز، المغرب ميديا، 7 يونيو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATs

202 المغرب.. إحالة 3 من رجال الشرطة للنيابة العامة بسبب تورطهم في قضايا فساد، RT أسأل أكثر، 5 أبريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATJ

203 عقوبات "ثقيلة" في حق مسؤولين أمنيين بتهمة تلقي رشاوى من شركة كورية، اخبارنا، 14 مايو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATh

فيها السلطات القضائية في مايو 2024 بسجن المتهمين لمدة ثلاث سنوات مع غرامة نافذة قدرها مليون سنتيم.[204]

ليبيا

تحققت شركاء من حدوث 4 وقائع فساد في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تجاهلت السلطات الليبية واقعتين من هذه الوقائع بشكل كامل ولم تتخذ أي إجراءات حيالها، كانت الواقعة الأولى متعلقة بورود معلومات تفيد بتورط السلطة القضائية في ليبيا في جرائم الفساد والرشوة، ترتبط هذه المعلومات بارتكاب النائب العام الصديق الصور، عدة مخالفات، من بينها إلغاء "النشرة الحمراء" التي تم إصدارها بحق على الدبيبة، ابن عم رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، وإلغاء "الإنابة القضائية" التي طلبها النائب العام السابق ضد علي ونجله إبراهيم في بريطانيا[205]، في حين كانت الواقعة الثانية مرتبطة بالمعلومات الواردة من قبل وزارة الخارجية البريطانية في شهر يونيو 2024 والتي تفيد بتفشي الفساد في قطاع النفط الليبي من قبل بعض الأطراف الداخلية التي تستغل ثروات ليبيا لصالح أطراف إقليمية تسعى لخدمة أجندتها الخاصة.[206]

واتخذت السلطات في ليبيا قرارا بالقبض على عدد من المتهمين في واقعتين فساد من الوقائع المرصودة، كانت الواقعة الأولى تتعلق بالمعلومات التي تفيد بتورط 17 شخصا بينهم مسؤولون من مركز جمرك منفذ رأس اجدير ومصرف اليقين في جرائم إهدار المال العام وتسهيل واقعات كسب غير مشروعة، والتي أصدرت حيالها الجهات القضائية في فبراير 2024 أمرا باعتقال المتهمين للتحقيق معهم تمهيدا لمحاكمتهم بتهم الفساد المالي[207]، في حين كانت الواقعة الثانية متعلقة بالمعلومات التي تفيد بارتكاب وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية محمد عون مخالفات قانونية أضرت بالمصلحة العامة للدولة، والتي أصدرت هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا حيالها قرارا في مارس 2024 بإيقاف وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية محمد عون عن العمل واستدعائه للتحقيق فيما نسب إليه من مخالفات.[208]

السودان

بلغ عدد وقائع الفساد المرصودة في دولة السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير واقعتين فساد، لم تتخذ السلطات السودانية حيالها أي إجراءات وتجاهلتها بشكل كامل، يعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى فقدان السلطات الحكومية سيطرتها على أجزاء كبيرة من الدولة بفعل النزاع المسلح المحتدم منذ أبريل 2023، الأمر الذي قوض سيادة القانون داخل البلاد. وكانت واقعة الفساد الأولى المرصودة تتعلق بالمعلومات التي أدلى بها وزير المالية السوداني في فبراير 2024 المتعلقة بنهب 2700 كيلو غرام من الذهب من مصفاة

---

[204] بسبب الرشوة والابتزاز.. الحبس النافذ لدركيين بالبيضاء، كش 24، 25 مايو 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATi
[205] فضيحة فساد تهز القضاء الليبي.. اتهامات بالرشوة والتلاعب، اخبار شمال افريقيا، 6 ابريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAUK
[206] وزارة النفط تطلب معلومات من خارجية بريطانيا بعد «تصريحات عن الفساد»، الوسط، 06 يونيو 2024,الرابط: https://tinyl.io/BAUJ
[207] مسؤولون كبار خلف القضبان على ذمة قضايا فساد بمئات الملايين، ليبيا الاحرار، 19 فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BATw
[208] ليبيا.. إيقاف وزير النفط والغاز لإضراره بالمصلحة العامة، العربية، 26 مارس ,2024، الرابط: https://tinyl.io/BAU5

الخرطوم الحكومية، بسبب تطورات الحرب التي تدور بين الجيش وقوات الدعم السريع[209]، في حين كانت الواقعة الثانية متعلقة بالمعلومات الواردة في شهر أبريل 2024 والتي تفيد بتواطؤ مسؤولين في الأجهزة الأمنية في وادي حلفا بالسودان مع شبكة إجرامية تنشط في تزوير وبيع تأشيرات السفر إلى مصر بمبالغ مالية ضخمة، بما يعد جزءًا من شبكة فساد تمتد عبر قنوات حكومية وأمنية.[210]

الصومال

تحققت شركاء من حدوث واقعة فسادة واحدة في دولة الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي الواقعة المتعلقة بسرقة الإمدادات الغذائية المخصصة لقوات دنب المدعومة من قبل الولايات المتحدة، ووفقا لاعترافات الحكومة الصومالية، فقد تم تحويل مواد غذائية مهمة إلى أغراض أخرى، مما أثر على توفير الإمدادات الغذائية الأساسية للقوات، وهو ما دفع الحكومة الصومالية في أبريل 2024 إلى إجراء تحقيقًا أدى إلى إيقاف واحتجاز عدد من الضباط، ولكن لم يتم الكشف عن عدد وهوية الضباط الموقوفين والمحتجزين، ولم تعلن نتائج هذه التحقيقات.[211]

موريتانيا

بلغ عدد وقائع الفساد المرصودة في موريتانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير واقعة فساد واحدة، لم تتخذ السلطات السودانية حيالها أي إجراءات وتجاهلتها بشكل كامل، وهي الواقعة التي تم الكشف عنها في إحدى التقارير الاستقصائية الصادرة عن منظمة الشفافية الشاملة، والتي تفيد بوقوع جرائم فساد ارتكبتها إحدى الشركات الخاصة خلال تنفيذها مشاريع تابعة للدولة في موريتانيا، وعوضًا عن أن يتم فتح تحقيقًا في واقعة الفساد المزعومة، أصدرت السلطات القضائية أمرًا في مارس 2024 باعتقال رئيس منظمة الشفافية الشاملة ومحاكمته بتهمة القذف والافتراء، ونشر معلومات كاذبة عن الغير عبر الإنترنت.[212]

---

[209] وزير سوداني يكشف: نهب 2700 كيلو غرام ذهب من مصفاة الخرطوم الحكومية، صحيفة سبق الالكترونية، 27 فبراير 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAUN

[210] "أجهزة أمنية تحمي الفساد".. شكوى عاجلة للبرهان من (أهالي حلفا)، سودافاكس، 4 ابريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAUV

[211] الحكومة الصومالية تعترف بوقوع فساد في الإمدادات الغذائية المخصصة لقوات دنب المدعومة من قبل الولايات المتحدة، الصومال الجديد، 27 أبريل 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAoG

[212] سجن رئيس «منظمة الشفافية» يُعيد ملف الفساد إلى واجهة الأحداث في موريتانيا، الشرق الأوسط، 29 مارس 2024، الرابط: https://tinyl.io/BAqU

المؤشر الثالث: شفافية الإدارة والمؤسسات

يقيس مؤشر شفافية الإدارة أو المؤسسات مدى توفر المعلومات والبيانات الحكومية للمواطنين في الدول المشمولة بالتقرير، ومدى وجود قوانين فعالة تنص على حق المواطنين في الوصول الى المعلومات، بما يعزز الشفافية والنزاهة.

الدولة	وجود قانون المعلومات	تداول	وجود منصة مفتوحة للوصول إلى البيانات	القيمة الإجمالية للمؤشر
الإمارات	0.5		0.5	1
قطر	0.5		0.5	1
تركيا	0.5		0.5	1
الكويت	0.5		0.25	0.75
لبنان	0.5		0.25	0.75
الأردن	0.25		0.5	0.75
إسرائيل	0.25		0.5	0.75
تونس	0.25		0.5	0.75
المغرب	0.5		0.25	0.75
موريتانيا	0		0.5	0.5
الصومال	0		0.5	0.5
اليمن	0.25		0.25	0. 5
البحرين	0.25		0.25	0.5
إيران	0.25		0.25	0.5
السعودية	0		0.5	0.5
عمان	0		0.25	0.25
فلسطين	0		0.25	0.25
مصر	0		0.25	0.25
سوريا	0		0.25	0.25
العراق	0		0.25	0.25
جيبوتي	0		0.25	0.25
جزر القمر	0		0.25	0.25
الجزائر	0.25		0	0.25
ليبيا	0.25		0	0.25
السودان	0.25		0	0.25

تظهر البيانات أن 40% من الدول المشمولة في التقرير تحتاج إلى قانون لتداول المعلومات والبيانات، بواقع 10 دول هي، سوريا، العراق، مصر، السعودية، جزر القمر، موريتانيا، الصومال، عمان، جيبوتي، فلسطين، كما يلاُحظ أن 32% من الدول إما تحتاج قوانينها إلى تحديث أو تفعيل بما يتناسب مع المتغيرات الرقمية الراهنة، بواقع 8 دول هم، البحرين، الأردن، إسرائيل تونس، الجزائر، ليبيا، السودان، إيران، في الوقت ذاته، فإن 28% من الدول يتوفر لديها قانون فعال لتنظيم عملية تداول المعلومات، وهي كلاً من الإمارات، الكويت، قطر، لبنان، اليمن، تركيا، المغرب.

وفيما يتعلق بوجود منصة رقمية مفتوحة لتمكين المواطنين من الحصول على البيانات، فقد أظهرت البيانات أن 36% من الدول المشمولة في التقرير لديها منصات رقمية فعالة، وهي الإمارات، قطر، تركيا، الأردن، إسرائيل، تونس، موريتانيا، الصومال، السعودية، كما تبين أن 52% من الدول لديها منصة رقمية حكومية، إلا تواجه تحديات، إما أنها تحتوي على بيانات غير محدثة، أو أنها تقتصر على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين دون البيانات والمعلومات، وذلك بواقع 13 دولة هم، عمان، فلسطين، مصر، سوريا، العراق، جيبوتي، جزر القمر، البحرين، إيران، المغرب، اليمن، لبنان، الكويت، كذلك فقد أظهرت البيانات أن 3 دول ليس لديها منصة رقمية مفتوحة للبيانات، وهي الجزائر، ليبيا، السودان، بنسبة 12%.

وبشكل عام، بينما استطاعت ثلاث دول أعلى قيمة للمؤشر وهي 1، إلا أن 15 دولة، بما نسبته 60% لم تستطع تجاوز 50% من قيمة المؤشر، وذلك إما لأسباب متصلة بغياب قانون تداول المعلومات، أو لوجود منصة غير فعالة وبالتالي لا يستطيع المواطنين من خلالها الحصول على البيانات بشكل سلس وآمن.

حالة الدول في مؤشر شفافية الإدارة والمؤسسات

الإمارات

تنظم دول الإمارات حق المواطن في الوصول إلى البيانات والمعلومات في من خلال القانون رقم 26 لعام 2015، بالإضافة إلى الدليل الإرشادي للوصول إلى المعلومات الحكومية من الجهات الاتحادية، حيث يستهدف الدليل بشكل أساسي تعزيز قدرة المواطنين على المشاركة في القرار الحكومي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الوصول إلى البيانات والمعلومات حول كافة السياسات التي تمس حياته.[213]

بالإضافة إلى القانون الذي ينظم عملية الوصول إلى البيانات ويضمن حرية تداولها مع المواطنين، فإن لدى الإمارات كذلك المنصة الوطنية لتمكين البيانات، وكذلك المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، وكلاهما منصات يمكن للمواطنين الوصول إلى البيانات الحكومية من خلالها.[214]

[213] متاح على الرابط: https://2h.ae/Yloc
[214] متاح على الرابط: https://2h.ae/uMVb

الكويت

اتساقاً مع المؤشرات السابقة، فإن دولة الكويت يتوفر لديها البنية القانونية التي من شأنها تعزيز النزاهة لدى المؤسسات والإدارة بشكل عام، من خلال قانون الحق في الحصول على المعلومات الصادر في 2020، بالإضافة إلى توفر منصة رقمية من شأنها تسهيل قدرات المواطنين على الوصول إلى البيانات والمعلومات حول السياسات الحكومية في الملفات المختلفة.[215]

إلا أنه لا يمكن إغفال القرار الأميري بحل مجلس الأمة الكويتي وتعطيل العمل بعدد من مواد الدستور، وهو القرار الذي يعكس قدرة السلطة التنفيذية على التأثير ليس فقط على سياسات بقية السلطات الأخرى داخل الدولة، وهو ما يخل بمبدأ التوازن في السلطة وتوزيع القوة والقدرة بين المؤسسات، وإنما يمتد إلى التأثير في بقاء هذه السلطة، الأمر الذي من شأنه أن ينتقص من نزاهة وشفافية العملية السياسية برمتها، فضلاً عن تأثير ذلك عن السياسات التي من شأنها تعزيز قدرة المواطنين، ليس فقط على الوصول إلى البيانات، وإنما التأثير في القرار الذي من شأنه أن يؤثر على حياتهم.[216]

البحرين

على الرغم من أن البحرين تمتلك ضمن بنيتها القانونية القانون رقم 47 لسنة 2002، وهو القانون المعني بتنظيم عدد من المسائل من بينها حرية الصحافة وتداول المعلومات من خلال المواد المطبوعة، إلا أن البحرين تفتقر في الوقت الراهن إلى قانون لتنظيم عملية تداول المعلومات في ظل البيئة الرقمية التي تطورت على نحو يختلف عما كان عليه تداول المعلومات أو الوصول إليها في مطلع القرن الجاري.[217]

وفي ذات السياق، فإنه على الرغم من أن البحرين لديها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، معنية بتنظيم الوصول إلى البيانات الحكومية، بالإضافة إلى منصة البيانات المفتوحة، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه المنصة بشكل سلس حيث أنها من بين المواقع المحجوبة، الأمر الذي يقيد قدرات المواطنين على الوصول إلى البيانات الحكومة.[218]

قطر

تمتلك دولة قطر قانون رقم (9) لسنة 2022 بتنظيم الحق في الحصول على المعلومات، بموجب القانون يمكن للمواطنين الحصول المعلومات الحكومية المرتبطة بكافة الملفات، وجاء القانون اتساقاً مع سياسة البيانات المفتوحة التي عملت قطر على إعدادها في 2014، الأمر الذي يأتي في ظل المنصة المفتوحة للبيانات في قطر.[219]

---

[215] متاح على الرابط: https://2h.ae/bVYV
[216] متاح على الرابط: https://2h.ae/atJc
[217] متاح على الربط: https://2h.ae/xRZm
[218] متاح على الرابط: https://2h.ae/mZPQ
[219] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/mbBy

لبنان

على الرغم من توفر بنية قانونية تنظم الوصول إلى البيانات في لبنان من خلال قانون تنظيم تداول المعلومات في 2021، بالإضافة إلى امتلاكها منصة البيانات الحكومية المفتوحة، الأمر الذي من شأناه أن يعزز مؤشرات النزاهة والشفافية لدى مؤسسات الدولة المختلفة، ويزيد قدرات المواطنين على الوصول إلى البيانات المختلفة[220]، ومما يمكن الإشارة إليها قيام لجنة المال والموازنة في البرلمان بمناقشة تقرير ديوان المحاسبة الخاص بأزمة فقدان الطوابع بحضور وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف خليل.

حيث تبين بعد الاطلاع على تقرير ديوان المحاسبة، أن كل أجهزة الرقابة المفترض أن تقوم بدورها لم تقم به بشكل فعال لا سيما في السنوات الخمس الأخيرة، وهو ما أثار حفيظة اللجنة البرلمانية حول دور وزارة المالية في تحديد فئات الطوابع المالية والاستلام والترخيص للأشخاص وتسليم الطوابع للمرخصين والرقابة على عملية التوزيع ومتابعة أوضاعهم، تنظيم الوسائل لاستيفاء الطوابع، وصولاً إلى القانون الصادر في موازنة العام 2022.[221]

سوريا

على الرغم من يوفر بوابة الحكومة الإلكترونية السورية، إلا أنه لا يتواجد لدى الحكومة السورية منصة للوصول إلى البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى افتقار سوريا لوجود قانون من شأنه أن ينظم الحق في الوصول إلى المعلومات والبيانات الحكومية، الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء الأزمة السورية الممتدة منذ 2011، والتي انعكست على مستوى الاهتمام بقضايا النزاهة والشفافية وتداول المعلومات بشكل عام، حيث أن الحكومة السورية تحتاج في الوقت الراهن إلى التكتم على البيانات، خاصة وأن هذه البيانات من شأنها أن توضح أبعاد الأزمات ومستوياتها في الوضع الراهن.[222]

العراق

يتوفر لدى العراق منصة للوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية، إلا أنها تحتاج ضمن بنيتها القانون لتعزيز النزاهة وزيادة قدرات المواطنين على الانخراط في الشأن العام على نحو منضبط أن يكون هناك قانون لتنظيم عملية تداول المعلومات، ويضمن في ذات الوقت وصول سلس وآمن من قبل المواطنين إلى كافة البيانات الحكومة[223]،وفي سياق متصل بنزاهة المؤسسات، فقد تأخرت الحكومة في تقديم مشروع الموازنة إلى البرلمان لشهور، ما وضع ضغوطاً على البرلمان لمناقشتها في وقت أقل من الطبيعي.[224]

[220] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/kMRR
[221] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/tnTb
[222] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/EsML
[223] متاح على الرابط: https://ndc.ur.gov.iq/
[224] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/yfBN

الأردن

تمتلك دولة الأردن منصة مفتوحة للوصول إلى البيانات الحكومية، بالإضافة إلى قانون ينظم الحصول والوصول إلى البيانات والمعلومات، صدر في 2007، إلا أنه في مارس 2024، صدر تعديل على القانون في عدد من المواد، ومما يلاحظ على القانون أن يشترط أن يتقدم المواطن أو الجهة بطلب من أجل الحصول على البيانات أو المعلومات التي يريد، وهو يمكن وصفه بأنه أحد التحديات التي تعيق الحصول على المعلومات أو البيانات، حيث يُفترض أن يكون الوصول إلى البيانات بطريقة سلسلة لا تحتاج إلى التقدم بطلب.[225]

اليمن

تمتلك دولة اليمن ضمن بنيتها القانونية التي من شأنها أن تعزز الشفافية ومكافحة الفساد، القانون رقم 13 لسنة 2012 بشأن حق الوصول إلى المعلومات، إلا أن القانون يحتاج إلى مراجعة في ضوء التطورات الرقمية، بالإضافة إلى المركز الوطني للمعلومات، الذي يمكن للمواطنين من خلال الوصول إلى المعلومات والبيانات الحكومية المختلفة، إلا أن المركز ليس بها معلومات ذات صلة قوية ودقيقة حول ملفات الموازنة والتعاقدات الحكومية.[226]

فلسطين

تحتاج البنية القانونية والتشريعية في دولة فلسطين إلى قانون لتنظيم عملية تداول أو الوصول إلى المعلومات، كذلك على الرغم من توفر منصة لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، إلا أنه لا يتوفر من خلالها إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات، الأمر الذي يعكس الحالة التي تعيشها الدولة الفلسطينية في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض على كافة المناطق في الضفة الغربية وفي قطاع غزة في ظل التصعيد الحالي ضغوط مختلفة من شأنها أن تضعف أي جهود لإعادة بناء الداخل الفلسطيني من خلال توفير المعلومات والبيانات لكافة المواطنين.[227]

تركيا

على خلاف التحديات التي تواجه الدولة التركية فيما يتعلق بمؤشر فعالية الحكومة وسيادة القانون على النحو الذي سلفت الإشارة إليها، فإن لدى الدولة التركية منصة مفتوحة يستطيع المواطنين في تركيا من خلالها الحصول على كافة البيانات الحكومية حول كافة الملفات بما في ذلك الموازنة والتعاقدات الحكومية والصحة والإسكان والمحليات وغيرها[228]، بالإضافة إلى قانون تنظيم الحق في الوصول إلى المعلومات

[225] متاح على الرابط: https://2h.ae/olNf
[226] متاح على الرابط: https://yemen-nic.info/
[227] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/EyRX
[228] متاح على الرابط: https://data.tuik.gov.tr/Turcat

والملفات، الأمر الذي يعكس وجود خلل في سياسات الأجهزة التركية المعنية بإنفاذ القانون، فضلاً عن الحاجة مؤسسات من شأنها أن تنظم تحركاتها في ملف تعزيز النزاهة وجهود مكافحة الفساد.[229]

مصر

على الرغم من البنية القانونية القوية التي تمتلكها الدولة المصرية فيما يتعلق بتعزيز جهود مكافحة الفساد، إلا أنها تفتقر إلى وجود قانون لتداول المعلومات، كما يجري الضغط من خلال الحوار الوطني لإصداره في الوقت الراهن، كذلك فعلى الرغم من إطلاق منصة رقمية التي يستطيع المواطنين من خلال الحصول على الخدمات الحكومية، والتعرف على الخطوات الإجرائية المرتبطة بهذه الخدمات في كافة القطاعات والوزارات المختلفة، إلا أن هذه المنصة لا توفر للمواطنين إمكانية للحصول على البيانات والمعلومات الحكومية المختلفة على نحو سلس وآمن[230].

السعودية

تتيح المملكة العربية السعودية للمواطنين امكانية الوصول إلى البيانات الحكومية المفتوحة عبر الإنترنت في مجالات متعددة مثل التعليم والصحة والاقتصاد والنقل وغيرها وذلك من خلال المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة والتي تعتبر جزءاً من جهود الحكومة لتحقيق الشفافية وتعزيز المشاركة المجتمعية، تهدف هذه المنصة إلى توفير مجموعة واسعة من البيانات الحكومية التي يمكن للجمهور استخدامها لأغراض مختلفة، بما في ذلك البحث والتطوير وتحليل السياسات. ومع ذلك، تلاحظ شركاء أن المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة في السعودية تواجه في الوقت الحالي أعطال تقنية تحول دون الوصول الى إليها[231]، إلا أنها لا تمتلك قوانين تنص على حرية الوصول إلى المعلومات العامة من قبل المواطنين لدعم النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة.

جزر القمر

تمتلك جزر القمر منصة البيانات المفتوحة تُعرف باسم "Comores Open Data". تهدف هذه المنصة إلى تحسين الوصول إلى البيانات الحكومية وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، حيث أنها تتيح للمواطنين الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات في مجالات متعددة مثل التعليم والصحة والاقتصاد. ومع ذلك، لا يتوافر في المنصة بيانات حديثة خاصة على صعيد النفقات الحكومية[232]، كذلك لا يوجد في جزر القمر تشريعات خاصة بحق الوصول إلى المعلومات لدعم النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة.

---

[229] متاح على الرابط: https://2h.ae/huRl
[230] متاح على الرابط التالي: https://digital.gov.eg/
[231] المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة، الرابط: https://data.gov.sa/
[232] Comoros Open Data, link: https://tinyl.io/BBxX

إسرائيل

تتيح الحكومة الإسرائيلية للمواطنين امكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات الحكومية في مجالات متعددة مثل الاقتصاد، والمالية، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا والاتصالات، من خلال منصة بيانات حكومية مفتوحة تُعرف بـ" Israel Open Data"[233]، كذلك يوجد في إسرائيل عدد من القوانين التي تنظم حق الوصول الى المعلومات بما في ذلك على سبيل المثال قانون حرية المعلومات رقم 5758-1998، الصادر في 19 مايو 1998، يمنح هذا القانون المواطنين في إسرائيل حق الحصول على المعلومات من السلطات العامة في جميع المجالات العامة باستثناء المجالات المتعلقة بالأمن الوطني، والأسرار التجارية.[234]

عمان

تمتلك عمان منصة البيانات المفتوحة يطلق عليها "عماننا"، تستهدف تقديم كافة البيانات والمعلومات للمواطنين في سلطنة عمان، إلا أنه بمراجعة المنصة تبين أن بعض الملفات لا يمكن الوصول إلى بيانات بشأنها من خلال المنصة، ومن بين هذه الملفات على سبيل المثال الموازنة وتفاصيلها وعملية التعاقدات الحكومية[235]، كما أنه البنية القانونية لعمان تحتاج إلى قانون من شأنها تنظيم عملية تداول المعلومات، بما يعزز من قدرات المواطنين على الإطلاع على البيانات حول كافة الملفات والموضوعات لاسيما ما يرتبط منها بالسياسات الحكومية.[236]

إيران

على الرغم من امتلاك إيران منصة للوصول إلى البيانات المفتوحة، لكن يلاحظ أن بعض البيانات غير محدثة ويقف آخر تحديث لها عن 2022[237]، كما أنه يجب الإشارة إلى أحد التحديات المهمة التي تفرضها السلطات الإيرانية، والتي من شأنها أن تقيد وصول المواطنين في إيران إلى البيانات أو المعلومات، وهو ما يتمثل في حجب المواقع في إيران[238].

وفي سياق متصل، فقد كشف مشروع قانون الموازنة الإيرانية لعام 2024، أن الحكومة الإيرانية خصصت أكثر من 6 مليار "ريال إيراني"، وتستهدف الموازنة بشكل أساسي من ذلك وفق الخطة توسيع إمكانية الوصول إلى شبكة المعلومات الوطنية[239]، إلى أن مشروع القانون لا يتوافق مع الرغبة الإيرانية المستمرة في إغلاق المجال العام، فضلاً عن محاولات تقييد قدرات المواطنين على الوصول إلى الإنترنت، فلم يتوقف

---

[233] يمكن الوصول اليها من خلال الرابط التالي: https://info.data.gov.il/home/

[234] Freedom of Information Law, 5758-1998, Israel, link: https://tinyl.io/BByD

[235] متاح على الرابط: https://2h.ae/ybHW

[236] متاح على الرابط: https://2h.ae/AUXq

[237] متاح على الرابط: https://iranopendata.org/en/

[238] متاح على الرابط: https://2h.ae/PcRG

[239] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/UFdr

الأمر على افتقار البنية القانونية لقانون تنظيم تداول المعلومات، ولكن تستمر محاولات إيران تمرير قوانين تقييد قدرات المواطنين على الوصول إلى البيانات.[240]

جيبوتي

تفتقر دولة جيبوتي إلى وجود قانون من شأنه تنظيم عملية تداول البيانات والمعلومات لاسيما الحكومية منها، إلا أن لديها منصة مفتوحة تتيح للمواطنين الوصول إلى البيانات والمعلومات بشأن السياسات الحكومية في كافة المجالات، بما في ذلك الموازنة وحجم الدين الداخلي والخارجي بالإضافة إلى كافة المعلومات المرتبطة بالصحة والإسكان، إلا أنه البيانات المتوفرة على المنصة غير محدثة، حيث ما تزال متوقفة عند المعلومات الخاصة بعام 2021.[241]

تونس

حققت تونس تقدمًا ملحوظًا على مؤشر شفافية الإدارة أو المؤسسات، حيث تتيح الحكومة التونسية للمواطنين إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات العامة في مجالات متعددة مثل الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والبيئة، والبنية التحتية، والزراعة، والنقل، والدفاع الوطني، والاسكان وذلك من خلال منصة "البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة" وهي إحدى المبادرات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمشاركة العامة في صنع القرار، وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه هذه المنصة في اتاحة البيانات العامة للمواطنين، بيد أنها لا تتضمن أية بيانات عن الإيرادات والنفقات الحكومية والموازنة العامة للدولة.[242]

كما أنشأت الحكومة التونسية بوابة مفتوحة تتيح الوصول إلى بيانات تتعلق بالموازنة العامة للدولة والنفقات والإيرادات الحكومية تسمى بوابة الميزانية المفتوحة لوزارة المالية التونسية، ومع ذلك، تفتقر هذه البوابة الى البيانات الحديثة، حيث تقتصر البيانات المتوفرة على الفترة الممتد ما بين عامي 2008 و2016، بينما لا تتوفر أية بيانات عن الفترة الحالية.[243]

فضلًا عن ذلك، لدى تونس قوانين تتيح للمواطنين إمكانية الوصول الى المعلومات العامة بما يعزز النزاهة والشفافية، بما في ذلك القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات العامة، ويُتيح للمواطنين طلب الحصول على المعلومات من الهيئات العمومية بشكل كتابي

[240] متاح على الرابط التالي: https://2h.ae/UFdr
[241] متاح على الرابط التالي: https://djibouti.opendataforafrica.org/
[242] البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، الجمهورية العربية التونسية، الرابط: https://tinyl.io/BAVV
[243] بوابة الميزانية المفتوحة لوزارة المالية التونسية، الرابط: https://tinyl.io/BAVi

أو شفهي، بيد أن هذه القانون يستثني بعض المعلومات من حق النفاذ إليها إذا كان نشرها قد يؤدي إلى الإضرار بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية.[244]

الجزائر

تواجه الجزائر تحديات كبيرة تتعلق بشفافية المؤسسات العامة والإدارة الحكومية، ما جعلها تحتل مرتبة متأخرة على المؤشر، حيث لا توجد حاليًا منصة حكومية رسمية مخصصة لتقديم البيانات المفتوحة عبر الإنترنت للمواطنين في الجزائر، كما لا يوجد تشريع خاص بحق الوصول الى المعلومات في الجزائر، وتقيد التشريعات في الجزائر الحق في الوصول إلى المعلومات، فبينما اعترفت المادة 51 من الدستور الجزائري في التعديل الدستوري لعام 2020 بحق المواطن في الحصول على المعلومات والوثائق، إلا أنها تركت للمشرع الجزائري تحديد كيفية ممارسة هذا الحق، وهذا أدى إلى إصدار الأمر رقم 21-09 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية، الذي فرض قيوداً شديدة على إمكانية الوصول إلى المعلومات والوثائق في الجزائر، مما يجعل من الصعب على المواطنين ممارسة حقهم في الاطلاع على الوثائق الإدارية.[245]

المغرب

حققت المغرب إنجازات واضحة فيما يتعلق بشفافية الإدارة العامة للدولة، وهو ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة نسبيًا على المؤشر، حيث تتيح الحكومة المغربية للمواطنين امكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات الحكومية في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والمالية، والمجتمع، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا والاتصالات، والتشغيل، والخرائط، والبحث والتطوير، من خلال البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة للمملكة المغربية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتوفير البيانات للمواطنين والشركات والمؤسسات البحثية. ومع ذلك، لا تتضمن هذه المنصة أية بيانات عن الإيرادات والنفقات الحكومية والموازنة العامة للدولة.[246]

كما تمتلك المغرب قوانين وتشريعات تهدف إلى دعم النزاهة والشفافية والوصول إلى المعلومات، بما في ذلك القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، يضمن هذا القانون حق المواطنين في الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة والمؤسسات العامة، مما يعزز الشفافية والنزاهة ويقلل من فرص الفساد[247]، بيد أن هذا القانون يستثني المعلومات التي يعتقد أنها قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية من حق النفاذ إليها.

[244] قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، الرابط: https://tinyl.io/BAWA

[245] عرقلة ممارسة الحق في الولوج إلى المعلومات والوثائق الإدارية في الجزائر بموجب الأمر رقم 21-09، الرابط: https://tinyl.io/BAW3

[246] مرحبا بكم في البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة للمملكة المغربية، الرابط: https://tinyl.io/BAVv

[247] السلطة للشعب؟ قانون الحق في الحصول على المعلومات في المغرب، مؤسسة كارنيغي، 2 أكتوبر 2020، الرابط: https://tinyl.io/B9np

ليبيا

تواجه ليبيا تحديات كبيرة تتعلق بشفافية المؤسسات العامة والإدارة الحكومية، ما جعلها تحتل مرتبة متأخرة على المؤشر، حيث يواجه المواطنين في ليبيا صعوبات في الوصول إلى البيانات الحكومية نتيجة عدم وجود منصة متكاملة للبيانات المفتوحة عبر الإنترنت، ويعزى ذلك إلى الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد خلال السنوات الماضية. كما تفتقر ليبيا إلى وجود قوانين فعالة لدعم النزاهة والوصول إلى المعلومات، حيث لم يصدر قانون النظام الوطني للمعلومات الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات للمواطنين حتى الآن على الرغم من الانتهاء من إعداد المسودة الخاصة به في أكتوبر 2022.[248]

السودان

حققت السودان بعض الإنجازات فيما يتعلق بشفافية المؤسسات والإدارة العامة، يتجلى ذلك في تطويرها لقوانين تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية بما في ذلك قانون حرية الوصول إلى المعلومات لعام 2015، الذي يهدف إلى تأمين وتسهيل حق المواطن في الحصول على المعلومات، حيث يُلزم هذا القانون جميع السلطات والجهات الحكومية بتقديم المعلومات للمواطنين عند طلبها[249]. مع ذلك، لا يسمح هذا القانون بتقديم المعلومات السرية أو التي قد تُلحق الضرر بالمصلحة العامة، والمتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية[250].

وعلى الرغم من وجود قوانين تعزيز الشفافية والوصول الى المعلومات في السودان، بيد أن المواطنين في السودان يواجهون صعوبات عملية في الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة والمؤسسات العامة للدولة نتيجة عدم وجود منصة حكومية رسمية مخصصة لتقديم البيانات المفتوحة عبر الإنترنت.

الصومال

حققت الصومال بعض الإنجازات على مؤشر شفافية الإدارة والمؤسسات، حيث تتيح الحكومة الصومالية للمواطنين امكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات الحكومية في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والمالية، والتعليم والبيئة والبنية التحتية من خلال منصة حكومية رسمية مخصصة لتقديم البيانات المفتوحة عبر الإنترنت للمواطنين، تُعرف باسم "مبادرة الحكومة المفتوحة" التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة من خلال توفير بيانات حكومية متنوعة وشاملة للمواطنين.[251] ومع ذلك، تفتقر هذه المنصة إلى البيانات الحديثة، حيث تتضمن المنصة بيانات حتى عام 2018 فقط، بينما لا تتوفر أية بيانات عن الفترة الحالية. فضلًا عن ذلك، تواجه الصومال تحديات على مؤشر شفافية

[248] لجنة إعداد قانون النظام الوطني للمعلومات تنهي عملها، وكالة الانباء الليبية، 1 أكتوبر 2022، الرابط: https://tinyl.io/B9tn
[249] قانون 2015 بشأن حرية الوصول إلى المعلومات، بوابة التشريعات العربية، الرابط: https://tinyl.io/B9zl
[250] حول إصلاح قانون حق الحصول على المعلومات في السودان، globalvoices، 20 أغسطس 2020، الرابط: https://tinyl.io/B9zo
[251] Welcome To The Open Government Initiative, link: https://tinyl.io/BAsg

المؤسسات والادارة تتمثل في عدم وجود قوانين واضحة تنص على حرية الوصول إلى المعلومات من قبل المواطنين لدعم النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة.[252]

موريتانيا

تتيح الحكومة الموريتانية للمواطنين امكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات الحكومية من خلال منصة حكومية رسمية مخصصة لتقديم البيانات المفتوحة عبر الإنترنت للمواطنين، تُعرف باسم "بوابة بيانات موريتانيا"، تهدف هذه المنصة إلى توفير بيانات متنوعة تغطي جوانب متعددة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة[253]. ومع ذلك، لا يوجد في موريتانيا تشريع خاص بحق الوصول الى المعلومات لدعم النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة.

[252] Somalia: Overview of corruption and anti-corruption, https://tinyl.io/BAhe

[253] بوابة بيانات موريتانيا، الرابط: https://tinyl.io/BAtK

الاستنتاجات والتوصيات

استطاعت مؤسسة شركاء من أجل الشفافية من خلال مؤشر دعم النزاهة ومكافحة الفساد للنصف الأول من العام الجاري، التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات على النحو التالي:

- أن على الرغم من العلاقة الجدلية بين الفساد وغياب الاستقرار على المستويات السياسية والاقتصادية، إلا أنه لا يمكن تجاوز التأثيرات السلبية التي يقوم بها الفساد في مؤشرات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول المشمولة بالتقرير، فضلاً عن إضعاف الثقة في مؤسسات الدول المختلفة، لاسيما الرقابية منها، وبالتالي التأثير السلبي على حالة الاستقرار المجتمعي، بما يقوض قدرة المؤسسات على تحقيق الاستقرار السياسي على نحو رضائي.
- بينما تفتقر ثلاث دول فقط إلى وجود هيئة معنية بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الدول المشمولة بالتقرير، فإن هناك 10 دول أخرى تمتلك هيئات معنية بمكافحة الفساد، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلال الكافي لممارسة دورها الرقابي، فضلاً عن دورها في عملية التحقيق، وبالتالي فإن هناك أكثر من 50% من الدول المشمولة بالتقرير تحتاج إلى هيئة مستقلة معنية بمكافحة الفساد وفق ما أشارت إليه نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من وجوب أن تعمل الدول الأطراف على توفير ما يلزم لاستقلال الهيئة المعنية بمكافحة الفساد.
- كذلك فإن أكثر من 50% من الدول المشمولة في التقرير تحتاج إلى وجود استراتيجية فعالية لمكافحة الفساد وتعزيز سبل النزاهة، بما يدعم حالة الثقة السياسية لدى المواطنين، ما يؤدي إلى مشاركة فعالة للمواطنين في الشأن، ومن شأن ذلك أن يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صورها المختلفة.
- تتميز البنية القانونية لبعض الدول بالتكامل حيث يتواجد لديها قوانين لمكافحة صور الفساد وحماية الشهود والإفصاح عن الأصول والمصادر، إلا أن الإجراءات التي تتبعها مؤسسات الدولة لا تتوفق وهذه البنية القانونية، الأمر الذي يعني أن هناك حاجة إلى وجود رغبة وإرادة سياسية ومجتمعية لإنفاذ القانون وتعزيز سيادته، بالإضافة إلى أن بعض الأنشطة في عدد من الدول تتسم بالضعف، على الرغم من وجود هيئة معنية بمكافحة الفساد.
- يؤكد ما سبق، أن 34% من الحالات التي تم رصدها ضمن مستويات مؤشر سيادة القانون تقف عند مستوى القبض على المتهم، على الرغم من مرور شهور في بعض الحالات، دون أن يكون هناك إفصاح عن التقدم في الإجراءات أو البدء في عملية التحقيق المطلوبة تمهيداً للإفراج عن المتهم أو إحالته إلى المحاكمة، بالإضافة إلى أن 20% من الوقائع اتسم التعامل الحكومي معها إما بالضعف أو الإجراء السلبي الذي من شأنه تقويض سيادة القانون إلى أبعد درجة ممكنة.
- على الرغم من تواجد قوانين معنية بتداول المعلومات وتنظيم الحصول على البيانات، إلا أن هذه القوانين تميز عدد كبير منها بالجمود وعدم التوافق مع التطورات التكنولوجية والرقمية الراهنة، بالإضافة إلى حاجة عدد كبير من الدول إلى تحديث البيانات على المنصات الرقمية المفتوحة التي تم تصميمها من أجل دعم قدرة المواطنين على الحصول والوصول إلى المعلومات.

وبالتالي فإن مؤسسة شركاء من أجل الشفافية بناء على ما سبق من استنتاجات، توصي بما يلي:

- ❖ توصي شركاء من أجل الشفافية حكومات كلاً من عمان، الإمارات، تونس، البحرين، جيبوتي، إيران، موريتانيا، تركيا، إسرائيل، الصومال، السودان، سوريا، ليبيا، بالعمل على تقديم ما يلزم لتأسيس هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ودعم سبل النزاهة والشفافية.
- ❖ توصي مؤسسة شركاء حكومات البحرين، قطر، جيبوتي، إيران، موريتانيا، تركيا، إسرائيل، الصومال، السودان، تونس، الإمارات، السعودية، جزر القمر، بالعمل على بناء استراتيجية مرحلة جديدة من استراتيجياتها لمكافحة الفساد، أو بناء استراتيجية وخطة عمل وطني.
- ❖ تؤكد شركاء على أهمية إصدار قانون لمكافحة غسيل الأموال في كلاً من السعودية، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، فلسطين، تركيا، جزر القمر، الجزائر، تونس، ليبيا، السودان، موريتانيا.
- ❖ تدعو شركاء إلى تبني قانون من شأنه تنظيم حماية المبلغين والشهود على وقائع الفساد، في البحرين، قطر، عمان، سوريا، تركيا، إيران ، جيبوتي، إسرائيل، الجزائر، ليبيا، الصومال.
- ❖ تناشد شركاء بالعمل على إقرار قانون لتنظيم عملية الإفصاح عن الأصول ومنع تضارب المصالح، في كلاً السعودية، الإمارات، قطر، سوريا، إيران، إسرائيل، السودان، الصومال
- ❖ تدعو شركاء إلى إقرار قانون لتجريم الإثراء والكسب غير المشروع، في السعودية، الإمارات، قطر، عمان، سوريا، المغرب، الصومال.
- ❖ أما فيما يتعلق بالأنشطة الحكومية ذات الصلة بالتوعية بتهديدات الفساد وأدوات مكافحته، فقد فلم يتسنى التوصل إلى أنشطة ذات صلة في 8 دول هي المغرب، جزر القمر، تونس، موريتانيا، إسرائيل، سوريا، الصومال، السودان، بنسبة 32%.
- ❖ كما توصي شركاء كلاً من عمان، فلسطين، مصر، سوريا، العراق، جيبوتي، جزر القمر، البحرين، إيران، المغرب، اليمن، لبنان، الكويت، بالعمل على تسهيل قدرة المواطنين على الحصول على البيانات المحدثة بشكل سلس وآمن.
- ❖ أن تعمل كلاً من الجزائر، ليبيا، السودان، على بناء منصة رقمية مفتوحة تمكن المواطنين من الحصول والوصول إلى البيانات بشكل سريع.
- ❖ وأخيراً توصي شركاء كلاً من حكومة سوريا، العراق، مصر، السعودية، جزر القمر، موريتانيا، الصومال، عمان، جيبوتي، فلسطين، بالعمل على إقرار قانون لتنظيم تداول المعلومات والبيانات.